جامعة عمار ثليجي الأغواط

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

أثر الحرية الاقتصادية على الاستثمارات الأجنبية في الجزائر

مذكرة تخرج ضمن مقتضيات نيل شهادة الماستر في الحقوق

تخصص قانون اعمال

من اعداد الطالبات:

- طيبي جهاد
- غزلان رانيا

تحت اشراف الاستاذ :

د/ سعودي علي

لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
عيد القادر يخلف	استاذ محاضر "أ"	رئيسا
بلي بولنوار	استاذ محاضر "ب"	مناقشا
علي سعودي	استاذ محاضر "ب"	مشرفا

السنة الجامعية 2026/2025

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد الله والصلاة والسلام على سيدنا محمد المصطفى الأمين و الحمد الله

حمدا جزيلا الذي وفقني في مشوار دراستي .

أتقدم بالشكر الجزيل وفائق الاحترام والتقدير

الى كل أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية وأخص بالذكر

الأستاذ المشرف " سعودي علي فؤاد -"الذين أفادوني ولو

بكلمة في اعداد هذه المذكرة وكل من كان لهم

الفضل في مساري الدراسي

وختاما ندعو الله أن يقبل هذا العمل خالصا لوجه الله الكريم لقوله تعالى :

"لئن شكرتم لازدنكم"

اهداء

بسم الله الرحمان الرحمي

(وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

إلى قدوتي في الحياة ورمز الاحترام والتقدير أبي الغالي الذي تعب من أجلي إلى هدية الرحمان منال الحب والحنان إلى التي علمتني الأصول والإحترام إلى أمي الغالية.

إلى كل أفراد العائلة كبيرا وصغيرا وأسأل الله أن يحفظهم

إلى كل أخوتي وأخواتي

إلى كل الزملاء والزميلات

إلى كل الذين يسعهم قلبي ولم تسعهم صفحتي

طيبي جهاد

rawpixel

اهداء

إلى من اضاءت دربي بدعوات الخير

إلى من حتى وإن وصفتها فلا أوفيها حقها إلى من كان صدرها الأمان الدائم لي وابتسامتها الدنيا التي أعيش لها إلى من صوتها كان التفاؤل نفسه إليها اقول أحبك. إليك انت كل شيء إليك أقول أنت أنا. – أمي العالية

الى ابي العزيز

الى من أعمل لهم في قلبي أرقى وأنيل الاحساس اخوتي وأخواتي

الى جميع العائلة والأصدقاء

الذي وسعهم قلبي ولم يسعهم قلمي إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي

المتواضع.

غزلان رانيا

rawpixel

مقدمة

شهد الاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة تحولات جذرية، فرضتها موجات العولمة الاقتصادية وتحرير المبادلات التجارية والمالية، الأمر الذي أدى إلى إعادة النظر في دور الدولة في النشاط الاقتصادي، والانتقال التدريجي من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق القائم على مبدأ الحرية الاقتصادية. وقد أصبحت هذه الأخيرة تمثل أحد المؤشرات الأساسية التي يُقاس بها مدى انفتاح الاقتصاد وقدرته على التفاعل مع محيطه الدولي، لما توفره من مناخ ملائم لتشجيع المبادرة الفردية وتعزيز روح المنافسة.

وتُعد الحرية الاقتصادية من المفاهيم الحديثة نسبيًا في الفكر الاقتصادي والقانوني، حيث تتجاوز مجرد غياب القيود لتشمل مجموعة من العناصر المتكاملة، كحماية حقوق الملكية، وحرية الاستثمار، وشفافية الإجراءات، واستقرار القوانين، وهو ما يجعلها عنصرًا حاسمًا في تحديد جاذبية الدول للاستثمار. وفي هذا السياق، لم تعد الدول تتنافس فقط على مواردها الطبيعية، بل أصبحت تتنافس على توفير بيئة اقتصادية وقانونية محفزة، تضمن للمستثمرين الأجانب مناخًا آمنًا ومستقرًا لممارسة نشاطهم.

وفي ظل هذا التحول، برزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة كأحد أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية، خاصة في الدول النامية التي تسعى إلى سد فجوة التمويل ونقل التكنولوجيا الحديثة والخبرات الإدارية. إذ تساهم هذه الاستثمارات في تنشيط الاقتصاد الوطني، وخلق فرص العمل، وتحسين مستوى الإنتاجية، فضلاً عن دعم ميزان المدفوعات. غير أن تدفق هذه الاستثمارات يبقى رهينًا بتوفر مجموعة من الشروط، في مقدمتها مستوى الحرية الاقتصادية، التي تشكل أحد المحددات الأساسية لقرار المستثمر الأجنبي.

ومن هذا المنطلق، أصبح المستثمر الأجنبي يعتمد بشكل متزايد على مؤشرات دولية لقياس درجة الحرية الاقتصادية في الدول، مثل مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر سهولة ممارسة الأعمال، والتي تعكس مدى شفافية الإجراءات، وسهولة تأسيس

المؤسسات، وحرية تحويل الأرباح، وحماية الملكية. وتشير العديد من الدراسات إلى وجود علاقة طردية بين ارتفاع مستوى هذه المؤشرات وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي، مما يعزز أهمية الحرية الاقتصادية كعامل استراتيجي في جذب رؤوس الأموال الأجنبية.

أما على المستوى الوطني، فقد عرفت الجزائر سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية، خاصة في السنوات الأخيرة، في إطار سعيها لتحسين مناخ الاستثمار وجذب المستثمرين الأجانب. وقد تجسدت هذه الإصلاحات من خلال تعديل القوانين المنظمة للاستثمار، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتعزيز الضمانات القانونية، بما يعكس توجهًا واضحًا نحو تكريس مبادئ الحرية الاقتصادية. غير أن هذه الجهود، رغم أهميتها، لا تزال تواجه عدة تحديات، تتعلق أساسًا بمدى التطبيق الفعلي للنصوص القانونية، واستمرار بعض العراقيل البيروقراطية

يكتسي هذا البحث أهمية بالغة، سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية، بالنظر إلى الدور المحوري الذي تلعبه الحرية الاقتصادية في توجيه قرارات المستثمرين الأجانب وتحديد وجهات استثماراتهم. فمن الناحية النظرية، تسعى الدراسة إلى الإسهام في إثراء البحث العلمي من خلال تحليل العلاقة بين الحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي، وبيان مختلف الأبعاد القانونية والاقتصادية التي تحكم هذه العلاقة. أما من الناحية التطبيقية، فتنبع أهمية الدراسة من كونها تتناول واقع البيئة الاستثمارية في الجزائر في ظل الإصلاحات القانونية الحديثة، وتسعى إلى تقييم مدى فعالية هذه الإصلاحات في تحسين مناخ الاستثمار وجذب رؤوس الأموال الأجنبية. كما تبرز أهمية الدراسة في تقديم رؤية تحليلية تساعد صانعي القرار على فهم التحديات التي تعيق تفعيل الحرية الاقتصادية، واقتراح آليات من شأنها تعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني، بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة

يهدف هذا البحث الى تحليل مفهوم الحرية الاقتصادية وتحديد أهم مكوناتها ومؤشراتها المعتمدة في تقييمها .

– إبراز طبيعة العلاقة بين الحرية الاقتصادية وتدفقات الاستثمار الأجنبي، ومدى تأثيرها في قرارات المستثمرين .

– دراسة الإطار القانوني المنظم للاستثمار الأجنبي في الجزائر، وبيان مدى تكريس التشريع الجزائري لمبادئ الحرية الاقتصادية .

– تقييم أثر الإصلاحات القانونية الحديثة في الجزائر على تحسين مناخ الاستثمار وجذب الاستثمارات الأجنبية.

و من اسباب اختيار الموضوع

الاسباب الذاتية اهتمام الشخصي بموضوع الحرية الاقتصادية وعلاقته بالتنمية الاقتصادية وجذب الاستثمارات الأجنبية .

– الرغبة في التعمق في دراسة التشريع الجزائري المتعلق بالاستثمار وتحليل مدى فعاليته في الواقع .

– الميل إلى دراسة المواضيع ذات الطابع الاقتصادي والقانوني المشترك لما لها من أهمية علمية وعملية .

–الطموح إلى اكتساب معارف جديدة في مجال الاستثمار الأجنبي وآلياته داخل الاقتصاد الوطني .

و من الاسباب الموضوعية أهمية موضوع الحرية الاقتصادية باعتباره من أبرز المحددات الحديثة لجذب الاستثمارات الأجنبية .

– تزايد الاهتمام العالمي والوطني بالاستثمار الأجنبي كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية .

– تعدد الإصلاحات القانونية في الجزائر في مجال الاستثمار، مما يستدعي دراستها وتقييم أثرها .

– الحاجة إلى تحليل واقع مناخ الاستثمار في الجزائر وتحديد أبرز التحديات التي تواجهه .

– قلة الدراسات التي تربط بشكل مباشر بين الحرية الاقتصادية وجذب الاستثمار الأجنبي في التشريع الجزائري.

اعتمدت هذه الدراسة على **المنهج الوصفي** التحليلي، حيث تم من خلاله وصف وتحليل مفهوم الحرية الاقتصادية ومكوناتها، وكذا دراسة مختلف المؤشرات المعتمدة في قياسها، مع إبراز علاقتها بتدفقات الاستثمار الأجنبي. كما تم توظيف هذا المنهج في تحليل النصوص القانونية المنظمة للاستثمار في الجزائر، خاصة في ظل الإصلاحات الحديثة، من أجل تقييم مدى تكريس التشريع الجزائري للحرية الاقتصادية وتحسين مناخ الاستثمار. ويسمح هذا المنهج بفهم الظاهرة المدروسة بشكل دقيق، من خلال الربط بين الجوانب النظرية والتطبيقية.

و من **الصعوبات** التي واجهناها صعوبة الحصول على مراجع حديثة ومباشرة تربط بين الحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي في التشريع الجزائري .

– تعدد وتشتت النصوص القانونية المنظمة للاستثمار، مما يتطلب جهدًا كبيرًا في التحليل والمقارنة بينها .

– صعوبة الربط بين الجانب النظري للحرية الاقتصادية والتطبيق العملي لها في الواقع الجزائري.

اما بخصوص الدراسات السابقة فيمكن الحديث على اهم دراستين تتمثلان في:

الدراسة الأولى لبلعزوز بن علي، بعنوان" **:أثر الحرية الاقتصادية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**"، منشورة في مجلة الدراسات الاقتصادية الحديثة، تخصص اقتصاد، سنة 2023. تمثلت إشكالية الدراسة في: مدى تأثير الحرية الاقتصادية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. وهدفت إلى تحليل العلاقة بين الحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي من خلال الاعتماد على مؤشرات دولية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج القياسي التحليلي باستخدام نموذجARDL ، وتوصلت إلى أن هناك علاقة إيجابية بين بعض مكونات الحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي، إلا أن هذا التأثير يبقى محدودًا بسبب معيقات هيكلية.

اما **الدراسة الثانية** فكانت لبن يحيى سمير، بعنوان" **:أثر الحرية الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية – دراسة قياسية**"، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، تخصص اقتصاد، سنة 2016. تمحورت إشكالية الدراسة حول: مدى تأثير الحرية الاقتصادية على تدفقات الاستثمار الأجنبي في الدول العربية. وهدفت إلى قياس العلاقة بين المتغيرين باستخدام بيانات بانل، واعتمدت المنهج القياسي من خلال نماذج المربعات الصغرى. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي، خاصة في الدول التي تعتمد سياسات انفتاح اقتصادي.**ومن خلالما سبق نطرح الاشكالية الاتية :**

الى اي مدى يساهم تكريس الحرية الاقتصادية في الجزائر الى تشجيع جدب الاستثمار الاجنبي ؟

و للاجابة على الاشكالية السابقة قسمنا خطة البحث كما يلي ؛

الفصل الاول : الاطار المفاهيمي للحرية الاقتصادية و الاستثمار الاجنبي

المبحث الاول ماهية الحرية الاقتصادية و مرشرات قياسها

المطلب الاول: مفهوم الحرية الاقتصادية

المطلب الثاني : مؤشرات قياس الحرية الاقتصادية

المبحث الثاني : الاستثمار الاجنبي في ظل بيئة اقتصادية حرة

المطلب الاول : مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر

المطلب الثاني : العوامل المؤثنة على تدفقات الاستثمار الاجنبي

الفصل الثاني : الاطار القانوني للحرية الاقتصادير و الاستثمار الاجنبي في الجزائر في ظل التعديل الجديد

المبحث الاول : الاطار القانوني للاستثمار الاجنبيفي الجزابر

المطلب الاول : تطور التشريع الجزابري المنظم للاستثمار الاجنبي

المطلب الثاني : مطاهر تكريس الحرية الاقتصادية في قانون الاستثمار الجزائري الجديد

المبحث الثاني : تقييم اثر الاصلاحات القانونية على جذب الاستثمار الاجنبي

المطلب الاول : انعكاس التعديلات على مناخ الاستثمار في الجزابر

المطلب الثاني : تحديات تفعيل الحرية الاقتصادية وافاق الاستثمار الاجنبي

الفصل الأول

الاطار المفاهيمي للحرية الاقتصادية و الاستثمار الاجنبي

تمهيد

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولات اقتصادية عميقة فرضتها العولمة والانفتاح التجاري، حيث أصبحت الدول تتنافس فيما بينها لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية باعتبارها محركًا أساسيًا للنمو والتنمية. وفي هذا السياق، برز مفهوم الحرية الاقتصادية بوصفه أحد أهم المحددات التي تؤثر في قرار المستثمر الأجنبي عند اختيار الدولة المضيفة. فالحرية الاقتصادية تعكس درجة الانفتاح والمرونة التي يتمتع بها الاقتصاد الوطني، ومدى تمكين الافراد والمؤسسات من ممارسة الأنشطة الاقتصادية دون قيود غير مبررة.

وتتجسد الحرية الاقتصادية في مجموعة من المكونات، من بينها حرية الاستثمار والتجارة، وحماية الملكية الخاصة، وشفافية النظام الجبائي، استقرار السياسات الاقتصادية .

كما تقاس هذه الحرية من خلال مؤشرات دولية، مثل مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر سهولة ممارسة الأعمال، التي أصبحت مرجعًا أساسيًا لتقييم مناخ الأعمال في مختلف الدول.

وفي ظل سعي الجزائر إلى تنويع اقتصادها وتقليل الاعتماد على الموارد التقليدية ،تبرز أهمية دراسة أثر الحرية الاقتصادية على جذب الاستثمارات الأجنبية، خاصة في ضوء الإصلاحات التشريعية والتنظيمية التي مست قانون الاستثمار والبيئة الاقتصادية عمومًا. وعليه، يتناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي والتحليلي للحرية الاقتصادية، ثم يدرس الاستثمار الأجنبي في ظل بيئة اقتصادية حرة، مع التركيز على أثر عناصر الحرية الاقتصادية في تشكيل قرار المستثمر الأجنبي.

المبحث الأول: ماهية الحرية الاقتصادية و مؤشرات قياسها

لقد تطور ظهور الحرية الاقتصادية بتطور النظريات الليبرالية التي دعت الى تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وترك المجال لقوى السوق لتنظيم العلاقات الاقتصادية وفق آليات العرض والطلب. فقد أكد آدم سميث في كتابه ثروة الأمم أن حرية المبادرة الفردية والمنافسة تمثلان أساس الازدهار الاقتصادي، وأن تدخل الدولة يجب أن يقتصر على ضمان الأمن والعدالة وحماية الملكية[1].

ومع تطور الاقتصاد العالمي واتساع نطاق العولمة، لم يعد مفهوم الحرية الاقتصادية مجرد مسألة فلسفية أو نظرية، بل أصبح معيارا عمليًا يُقاس من خلال مؤشرات كمية تعكس درجة الانفتاح الاقتصادي، ومستوى حماية حقوق الملكية، وشفافية النظام الجبائي، وحرية الاستثمار والتجارة، وقد ساهمت مؤسسات دولية مثل البنك الدولي ومؤسسة هيريتاج في تطوير أدوات لقياس الحرية الاقتصادية وربطها بمؤشرات النمو والتنمية والاستثمار الأجنبي[2].

وتشير الدراسات الاقتصادية أن الدول عالية المستوى من الحرية الاقتصادية غالبًا ما تسجل معدلات أعلى من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لأن المستثمر الأجنبي يبحث عن بيئة قانونية مستقرة، ونظام ضريبي واضح، واجراءات إدارية شفافة، وضمانات لحماية الملكية وتحويل الأرباح .كما تشير الأدبيات إلى أن العلاقة بين الحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي ليست علاقة شكلية، بل ترتبط ببنية النظام القانوني والمؤسساتي للدولة المضيفة[3].

شهدت التشريعات الاقتصادية إصلاحات متتالية تهدف إلى تعزيز مناخ الاستثمار، خاصة من خلال قوانين الاستثمار الحديثة التي أكدت مبدأ حرية الاستثمار وضمان حماية المستثمرين الأجانب. غير

---

[1] – علي السلمي، **الاقتصاد الدولي والنظم الاقتصادية المعاصرة**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة ، 2006، ص 45.

[2] – عمار عمورة ،"**الحرية الاقتصادية في ظل التشريع الجزائري**"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة باتنة 1، العدد 14، 2019، ص 112

[3] – بوخرص عبد الحق ، **الحرية الاقتصادية في الجزائر و دورها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر**،مجلة البشائر الاقتصادية المجلد 10 ،العدد 2 ص45

أن تقييم مدى تحقق الحرية الاقتصادية يتطلب تحليلًا مفاهيميًا دقيقا لمكوناتها، والوقوف على مؤشرات قياسها، ثم دراسة انعكاساتها على تدفقات الاستثمار الأجنبي.

المطلب الأول: مفهوم الحرية الاقتصادية

يعد مفهوم الحرية الاقتصادية من المفاهيم الاساسية في الفكر القانوني والاقتصادي المعاصر اذ يرتبط بطبيعة العلاقة بين الدولة والسوق ومدى تمتع الافراد بحرية المبادرة و ممارسة الانشطة الاقتصادية دون قيود غير مبررة وقد تطور هذا المفهوم في اطار المدرسة الليبرالية الكلاسيكية التي دعت الى تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي معتبرةالية السوق الحرة قادرة على تحقيق التوازن والتكافؤ [1].

ومع تطور الاقتصاد العالمي واشتداد المنافسة بين الدول لاستقطاب الاستثمارات ،أصبحت الحرية الاقتصادية عنصرا محوريًا في تقييم مناخ الأعمال، لما لها من أثر مباشر في تعزيز الثقة لدى المستثمرين المحليين والأجانب[2]. فلا يمكن الحديث عن بيئة استثمارية جاذبة دون وجود ضمانات لحرية الاستثمار، وحرية التبادل التجاري، وحماية الملكية الخاصة، ووضوح النظام الجبائي.

وقد أولى المشرع الجزائري أهمية مت ازيدة لمبدأ الحرية الاقتصادية، خاصة في ظل التحول نحو اقتصاد السوق، حيث نص قانون الاستثمار الجديد رقم 22-18 على مبدأ حرية الاستثمار وتكريس الشفافية والمساواة بين المستثمرين[3]. ومن ثمّ، فإن فهم الحرية الاقتصادية يقتضي تحديد مفهومها بدقة، ثم الوقوف على أهم مكوناتها الأساسية التي تشكل الإطار القانوني والمؤسساتي للنشاط الاقتصادي.

الفرع الأول: تعريف الحرية الاقتصادية

إن تحديد مفهوم الحرية الاقتصادية لديه عدة مفاهيم مختلفة نظرا لتداخله مع الفكر الاقتصادي والسياسي والقانوني، ولارتباطه الوثيق بطبيعة النظام الاقتصادي المعتمد في الدولة.

---

[1] – حساين سامية ،**مفهوم الحريات الاقتصادية بين المؤشر الاقتصادي والتكوين القانوني** ، جامعة محمد بوقرة ، بومرداس

[2] – ناصر دادي عدون ،**اقتصاديات الاستثمار الدولي**، الطبعة الأولى، دار المحمدية العامة، الجزائر ،2008، ص 25.

[3] _ انظر المادة 3 من القانون رقم 22-18 **المتعلق بالاستثمار** المؤرخ في 24يوليو 2022 صادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 50المؤرخة في 28يوليو 2022

ثانيا: الحرية الاقتصادية في الفكر الليبيرالي الحديث: مع تطور الفكر الاقتصادي، لم يعد مفهوم الحرية الاقتصادية يعني الغياب المطلق لتدخل الدولة، بل أصبح يشير إلى ضرورة وجود إطار قانوني ينظم السوق دون أن يقيد آلياته الطبيعية. فقد أكد فريدريك هايك أن الحرية الاقتصادية تعني غياب الإك اره التعسف خضوع الجميع لقواعد قانونية عامة ومجردة.

أما ميلتون فريدمان فقد ربط الحرية الاقتصادية بالحرية السياسية، معتبراً أن استقلال الأفراد اقتصاديًا هو أساس استقلالهم سياسيًا، وأن اقتصاد السوق الحر يمثل شرطًا لتحقيق الديمقراطية ، وفي هذا السياق، أصبح مفهوم الحرية الاقتصادية يرتكز على حرية التعاقد و حرية اختيار النشاط الاقتصادي و حرية تكوين الاسعار وفق اليات السوق و حماية الملكية الخاصة.[1]

ثالثا: التعريف المؤسسي للحرية الاقتصادية: في الأدبيات المعاصرة، خاصة لدى المؤسسات الدولية، يُعرّف مفهوم الحرية الاقتصادية من منظور مؤسسي، باعتباره مجموعة من السياسات والمؤسسات التي تتيح للأفراد حرية الإنتاج والتبادل والاستثمار في إطار من حماية الحقوق واستقرار القواعد القانونية.

وتعرّف مؤسسة "هيريتاج" الحرية الاقتصادية بأنها حق كل فرد في التحكم في عمله وممتلكاته، وفي ممارسة النشاط الاقتصادي بحرية، دون تدخل حكومي غير مبرر .كما يعرفها معهد فريزر بأنها مدى تمتع الأفراد بحماية حقوق الملكية، وحرية التبادل، واستقلالية الق ارارت الاقتصادية.

.

ويرى بعض الباحثين العرب أن الحرية الاقتصادية تمثل أحد ركائز جذب الاستثمار الأجنبي، لأنها تعكس درجة استقرار البيئة القانونية والمالية في الدولة. [1]

خامسا: الحرية الاقتصادية في التشريع الجزائري: عرفت الجزائر تحولًا تدريجيًا نحو تكريس الحرية الاقتصادية منذ الإصلاحات الاقتصادية في تسعينيات القرن الماضي، التي هدفت إلى الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.

[1] – عبد القادر بوطالب ، الاصلاحات الاقتصادبة في الجزائر و التحول نحو اقتصاد السوق،الطبعة الاولى، دار هومة الجزائرسنة 2012,ص42

وقد كرس الدستور الجزائري لسنة 2020 مبدأ حرية المبادرة والاستثمار في إطار القانون[1]، كما أكد قانون الاستثمار رقم 22-18 على حرية الاستثمار وعدم التمييز بين المستثمرين، وضمان حماية حقوقهم وممتلكاتهم[2] ويُلاحظ أن الحرية الاقتصادية في التشريع الجزائري ليست مطلقة، بل تمارس في إطار احترام النظام العام الاقتصادي والقوانين المنظمة للنشاطات الحساسة.

الفرع الثاني : مكونات الحرية الاقتصادية

لا تتحقق الحرية الاقتصادية بصورة فعلية إلا من خلال مجموعة من المكونات الأساسية التي تعكس مدى انفتاح النظام الاقتصادي واستقراره، ودرجة تمكين الأفراد والمؤسسات من ممارسة النشاط الاقتصادي في إطار قانوني واضح ومحدد. وقد أكدت الأدبيات الاقتصادية أن الحرية الاقتصادية ليست مجرد مبدأ نظري، بل هي منظومة متكاملة من الضمانات والمؤسسات التي تسهل المبادرة وتحدّ من القيود غير المبررة.[2]

اولا: حرية الاستثمار وحرية المبادرة: تعد حرية الاستثمار من أهم ركائز الحرية الاقتصادية، إذ تعني تمكين الأفراد والمؤسسات من إنشاء مشاريعهم وممارسة أنشطتهم بحرية في إطار القانون، دون تمييز أو عراقيل إدارية تعسفية. ويرى بعض الفقه أن حرية الاستثمار تمثل الامتداد العملي لمبدأ حرية المبادرة الفردية في اقتصاد السوق.

وفي السياق الجزائري، أكد قانون الاستثمار رقم 22-18 مبدأ حرية الاستثمار، ونص على ضمان المساواة بين المستثمرين، الوطنيين والأجانب، في الحقوق والالتزامات كما أن الدستور الجزائري لسنة 2020 كرس حرية الاستثمار والمقاولة في إطار احترام القانون. [2]

ثانيا: حرية التجارة والانفتاح الاقتصادي: تعد حرية التجارة أحد المؤشرات الجوهرية على وجود حرية اقتصادية فعلية، لأنها ترتبط بإ ازلة القيود غير الضرورية على حركة السلع والخدمات، وتعزيز

---

[1]- عبد القادر بوطالب ، **الاصلاحات الاقتصادية في الحزائر و التحول نحو اقتصاد السوق** ، الطبعة الاولى ، دار هومة الجزابر, ص 43.

[2]- المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 15جمادى الاولى عام 1442 الموافق ل 30ديسمبر2020المتعلق باصدار **التعديل الدستوري** لسنة 2020 الجريدة الرسمية العدد82 الصادرة في 26جمادى الاولى موافق لـ 31ديسمبر 2021.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد, **السياسات الاقتصادية الكلية** .المرجع السابق، ص 108

[2] - القانون رقم 22-18 **المتعلق بالاستثمار** ، المرجع السابق

الاندماج في الاقتصاد العالمي. وتشير الدراسات إلى أن تخفيض الحواجز الجمركية وتبسيط الاجراءات التجارية يسهمان في تحسين مناخ الاستثمار.

ويحدد شروط الاستيراد والتصدير، وهو ما يؤثر مباشرة في مستوى الانفتاح التجاري.[1]

ثالثا: حماية الملكية الخاصة: تمثل حماية الملكية الخاصة شرطًا أساسيًا لقيام حرية اقتصادية حقيقية، إذ لا يمكن تصور نشاط استثماري مستقر دون ضمان قانوني يحمي حق التملك ويمنع المساس به إلا وفقا للقانون ومقابل تعويض عادل. ويُعد حق الملكية من الحقوق الأساسية التي حظيت بحماية دستورية وقانونية واسعة.[2]

وقد نص القانون المدني الجزائري (الأمر 75-58)على حماية الحقوق المالية، وتنظيم طرق اكتسابها والتصرف فيها، مما يعزز الأمن القانوني في المعاملات.[3]

رابعا: النظام الجبائي ووضوح السياسة الضريبية: يعتبر النظام الجبائي عنصراً مؤثرا في الحرية الاقتصادية، لأن مستوى الضرائب واستقرارها وشفافية تطبيقها يؤثر في قرارات الاستثمار. فالأنظمة الضريبية المعقدة أو غير المستقرة قد تشكل عائقا أمام جذب رؤوس الأموال، في حين أن النظام الجبائي الواضح والمستقر يعزز الثقة الاقتصادية.[4]

وتشير الدراسات الاقتصادية إلى أن التحفي ازت الجبائية يمكن أن تلعب دوارً مهمًا في جذب الاستثمار الأجنبي إذا كانت قائمة على قواعد واضحة وغير تمييزية.[5]

المطلب الثاني: مؤشرات قياس الحرية الاقتصادية ودلالاتها الاستثمارية

أصبح قياس الحرية الاقتصادية في الدراسات المعاصرة ضرورة منهجية لفهم الفروق بين الدول من حيث جودة بيئة الاستثمار وجاذبيتها لرؤوس الأموال الأجنبية، إذ لم يعد مفهوم الحرية الاقتصادية يقتصر على الطابع النظري المرتبط بتحرير المبادلات وتقليص تدخل الدولة، بل تحول إلى إطار

---

[3] - علي فيلالي ، النظرية العامة للحق ، الطبعة الثانية ، دار هومة ، الحزائر ،2014,ص 101

[3] – الامرر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المتضمن **القانون المدني الجزائري** المعدل والمتمم.

[4] – المجيد قدي، **اقتصاديات الاستثمار و التجارة الدولية**، المرجع السابق، ص 85.

[5]– **التحفيزات الجبائية المقررة لجذب الاستثمار في التشريع الجزائري** ، مجلة الاقتصاد المعاصر، جامعة الجزائر، العدد3،سنة 2016، ص 40.

تحليلي يُقاس عبر مؤشرات كمية تعكس فعالية المؤسسات، واستقرار التشريع، وحماية الملكية، وشفافية الإجراءات الإدارية. ويرتبط هذا التوجه بأدبيات اقتصاديات المؤسسات التي تؤكد أن جودة القواعد الرسمية تؤثر بصورة مباشرة في تكاليف المعاملات ومستوى المخاطر، وهو ما ينعكس بدوره على قرارات الاستثمار طويل الأجل.[1]

وقد شهد الفكر الاقتصادي العربي تطوارً ملحوظًا في تحليل مفهوم الحرية الاقتصادية وربطه بالتنمية وجذب الاستثمار، حيث اعتبر عدد من الباحثين أن مناخ الاستثمار لا يتحدد فقط بحجم الحوافز الجبائية، وانما بدرجة وضوح الإطار القانوني واستقراره، وسهولة الاجراءات الإدارية، وكفاءة الجهاز القضائي[2]. كما أشار باحثون جزائريون إلى أن الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر منذ التسعينيات، خاصة تلك المتعلقة بتحرير التجارة والاستثمار واعادة هيكلة المنظومة القانونية، هدفت أساسًا إلى تحسين ترتيب الجزائر في المؤشرات الدولية ذات الصلة ببيئة الأعمال.[3]

ومن هذا المنطلق، ظهرت مجموعة من المؤشرات الدولية التي أصبحت تستعمل كأدوات معيارية لتقييم درجة الحرية الاقتصادية وبيئة الاستثمار، من أبرزها مؤشر الحرية الاقتصادية، ومؤشر الحرية الاقتصادية في العالم، ومؤشر سهولة ممارسة الأعمال. وقد أصبحت هذه المؤشرات مرجعًا تعتمد عليه الحكومات في صياغة سياساتها الإصلاحية، كما يستند إليها المستثمرون في تقييم المخاطر السيادية والمؤسساتية قبل اتخاذ قرار التوطين .

وفي السياق الجزائري، ارتبطت مسألة تحسين مناخ الاستثمار بإصدار جملة من القوانين المراسيم التنظيمية، أبرزها القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار، الذي أكد على مبدأ حرية الاستثمار وضمان استقرار الإطار القانوني وحماية حقوق المستثمرين.[4]

الفرع الأول: مؤشر الحرية الاقتصادية

[1]– دوغلاس نورث، **المؤسسات والتغير المؤسسي والأداء الاقتصادي**، ترجمة علي عبد القادر، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للترجمة، بيروت ،2009، ص 45.

[2] – عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية الكلية** ، المرجع السايق، ص 118.

[3] – عبد الرحمن عزري، " **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وأثرها على مناخ الاستثمار**"، مجلة الباحث، العدد 7، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2010، ص 34.

[3] – سمير كرم ،**الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية: الواقع والآفاق**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،2014، ص 76.

مؤشر الحرية الاقتصادية هو من أبرز الأدوات الكمية التي طوّرت لقياس درجة تحرر الأنظمة الاقتصادية ومدى ملاءمتها لنشاط القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي. وقد أصبح هذا المؤشر يُستعمل على نطاق واسع في الدراسات المقارنة المتعلقة بالنمو الاقتصادي، جودة المؤسسات، وجاذبية الاستثمار، باعتباره يعكس طبيعة الإطار القانوني والتنظيمي الذي يعمل في ظله المستثمر.

اولا: نشأة مؤشر الحرية الاقتصادية وتطوره: ظهر مؤشر الحرية الاقتصادية لأول مرة سنة 1995 بمبادرة من مؤسسة **Foundation Heritage** بالتعاون مع صحيفة **Wall Street Journal** في سياق تصاعد الاهتمام العالمي بالإصلاحات الليبيرالية بعد نهاية الحرب الباردة[1]. وجاء هذا المؤشر امتدادًا للأفكار الكلاسيكية الجديدة التي تؤكد على أهمية حرية السوق، وحماية الملكية الخاصة، وتقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

كما يصدر معهد **Fraser** الكندي منذ سنة 1996 تقري ارً سنويًا بعنوان **"Economic Freedom of the World"**، وهو مؤشر موازٍ يعتمد على منهجية مختلفة نسبيًا، لكنه يشترك في قياس مدى التزام الدول بمبادئ السوق الحر. ويستند المؤشرات إلى خلفية نظرية مستمدة من أعمال فريدمان، وهايك، ومن أدبيات اقتصاديات المؤسسات التي أبرزها دوغلاس نورث، الذي أكد أن نوعية المؤسسات تؤثر مباشرة في الأداء الاقتصادي.

ثانيا: مكونات مؤشر الحرية الاقتصادية: يقوم مؤشر **Heritage** على أربعة محاور رئيسية، تتفرع إلى اثني عشر عنصرا فرعيًا، يتم احتسابها وفق نظام تنقيط موحد يتراوح بين صفر ومائة درجة.[2]

1- **سيادة القانون:** و يقصد به مدى احترام القانون داخل الدولة و حماية الحقوق و الحرياتو فعاليةتطبيقها و فعالية القضاء و يشمل هذا المحور حماية حقوق الملكية و فعالية القضاء و النزاهة الحكومية وتعد حماية الملكية من أهم العناصر المؤثرة في جذب الاستثمار الأجنبي، لأن المستثمر

[1]- أحمد مجاهد ،**التحولات الاقتصادية العالمية واقتصاد السوق**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ،2010، ص 88.

[2] - عبد القادر فضيل ،**اقتصاديات الإصلاح والتحرير الاقتصادي**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2013،ص41-

يبحث عن ضمانات قانونية تحمي أصوله من المصادرة أو التعسف الإداري. وقد أكدت عدة دراسات أن قوة النظام القضائي ترتبط إيجابيًا بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

2- **سيادة الحكومة:** ويتعلق بمستوى العبء الضريبي، وحجم الإنفاق العام، والصحة المالية للدولة، فالضرائب المرتفعة أو العجز المالي الكبير قد يؤثران سلبًا في مناخ الاستثمار من خلال زيادة التكاليف أو خلق حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي.

3- **الكفاءة التنظيمية:** يقصد به مدى سهولة ممارسة الاعمال و اشاء المؤسسات و مرونة سوق العمل واستقرار الاسعار و يشمل بصفة عامة حرية الاعمال و حرية الاعمال و الحرية النقدية و هذا يساعد على تحسين بيئة الاستثمار و النمو الاقتصادي[1]

4- **الانفتاح على الأسواق** : و يقصد به مدى درجة الانفتاح الاقتصادي في الظول و الاسواق من عدة جوانب و يتمحور في عناصر اساسية وهي حرية التجارة و حرية الاستثمار. الحرية المالية لقياس درجة الانفتاح، ويُعد هذا المحور الأكثر ارتباطًا مباشرة بتدفقات الاستثمار الأجنبي، إذ إن القيود المفروضة على تحويل الأرباح أو على الملكية الأجنبية تؤثر سلبًا في قرار المستثمر.[2]

ثالثا: الأهمية التحليلية والاستثمارية للمؤشر: تنبع أهمية مؤشر الحرية الاقتصادية من كونه يوفر اداة مقارنة دولية تساعد على تصنيف الدول حسب درجة الانفتاح الاقتصادي بها و يستخدم في الدراسات القياسية لقياس اثر البيبة المؤسساتية على النمو و الاستثمار و يشكل مرجعا تستند اليه الحكومات في تقييم سياستها الاصلاحية، وقد أثبتت دراسات تجريبية وجود علاقة إيجابية بين ارتفاع درجة الحرية الاقتصادية وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة في الدول النامية. كما أظهرت دراسة **Saini Azman** وآخرين أن أثر الاستثمار الأجنبي على النمو يكون أقوى في الدول التي تتمتع بمستوى مرتفع من الحرية الاقتصادية.

رابعا: الانتقادات الموجهة للمؤشر: رغم أهميته، وُجهت عدة انتقادات لمؤشر الحرية الاقتصادية، من بينها الطابع التجاري لبعض عناصر. القياس و التوازن بين مؤشرات الدولية و صعوبة قياس بعض الجوانب مثل النزاهة الحكومية بدقة و احتمال وجود علاق. سببية عكسية بين الحرية الاقتصادية و الاستثمار.

[1] - عبد الرحمان عزري ، المرجع اليابق ص 29

[2] -عبد المطلب عبد الحميد ،اقتصاديات الاستثمار و التمويل الدولي ، الطبعة الاولى ، دار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر 2012 ص134

الفرع الثاني: مؤشر سهولة ممارسة الأعمال

يُعدّ مؤشر سهولة ممارسة الأعمال من أبرز المؤشرات الدولية التي استخدمت لقياس جودة البيئة التنظيمية للأعمال ومدى ملاءمتها لنشاط المؤسسات والاستثمار الأجنبي. وقد شكّل هذا المؤشر أداة مرجعية لتقييم الإصلاحات الاقتصادية في العديد من الدول، خاصة الدول النامية التي سعت إلى تحسين جاذبيتها الاستثمارية من خلال تبسيط الإجراءات وتقليص البيروقراطية وتعزيز الشفافية[1]

أولا: نشأة مؤشر سهولة ممارسة الأعمال وأهدافه: أطلق البنك الدولي تقرير **Doing Business** سنة 2003 بهدف قياس مدى سهولة ممارسة النشاط الاقتصادي في مختلف دول العالم، وذلك من خلال تقييم القوانين و الاجراءات التي تنظم دورة حياة المؤسسة، بدءًا من تأسيسها إلى غاية تصفيتها. وقد استند التقرير إلى فكرة مفادها أن تعقيد الإجراءات الإدارية وارتفاع تكاليف الامتثال التنظيمي يشكلان عائقا رئيسيًا أمام الاستثمار المحلي والأجنبي[2].

وقد اعتبر المؤشر أداة لتحفيز الإصلاحات، حيث سعت الحكومات إلى تحسين ترتيبها الدولي عبر تعديل قوانين الاستثمار والتجارة والعمل، وتبسيط الإجراءات الإدارية .وفي هذا السياق، ارتبط مفهوم سهولة ممارسة الأعمال بمفهوم "مناخ الاستثمار" الذي يُعرّف بأنه مجموع الظروف القانونية والاقتصادية والمؤسساتية المؤثرة في قرار المستثمر.

غير أن البنك الدولي أعلن سنة 2021 إيقاف إصدار التقرير بعد مراجعات داخلية، وهو ما أثار نقاشًا أكاديميًا حول حدود المؤشرات الكمية في قياس جودة البيئة التنظيمية.

ثانيا: المؤشارت الفرعية لممارسة الأعمال: كان تقرير Doing Business يعتمد على مجموعة من المؤش ارت الفرعية، من أهمها:

[1] - عبد الرجمان عزري ، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر و اثرها على مناخ الاستثمار ، المرجع السابق ،ص 29

[2] –عبد المطلب عبد الحميد ،اقتصاديات الاستثمار و التمويل الدولي ، الطبعة الاولى ،الدار الجامعية ، الاسكندرية2012ص134

1- بدء النشاط : يقيس عدد الإجراءات، والمدة الزمنية، والتكلفة اللازمة لتأسيس شركة جديدة، وتعد سرعة إنشاء المؤسسات مؤشرا مهمًا على كفاءة الإدارة العامة، إذ إن طول الاجراءات يزيد من تكلفة الدخول إلى السوق ويثبط الاستثمار.[1]

2- استخارج رخص البناء : يرتبط هذا المؤشر بمدى تعقيد الحصول على التراخيص العقارية والإنشائية، وهو عنصر مهم في الاستثما ارت الصناعية والعقارية ويعني الحصول على التراخيص العقارية و الانشابية لتسهيل القيام بالمشاريع العقارية و ممارسة ذلك في اطار القانون.

3- تسجيل الملكية: يقيس سهولة نقل الملكية العقارية، وهو عنصر أساسي لضمان حقوق المستثمرين وتقليل النزاعات القضائية وهذا من اجل اثبات ملكية الفرد لعقار معين او ارض معينة بشكل رسمي لدى الجهات المختصة و تجنب حدوث النزاعات فيها .[2]

4- الحصول على الائتمان: يعكس مدى تطور النظام المالي ووجود ضمانات قانونية لحماية الدائنين والمقترضين وقدرة الافراد او المؤسسات على الحصول على قروض او تمويل لانجاز مشاريعهم و تلبية حاجاتهم على ان يتم السداد لاحقا.

5- حماية المستثمرين : يركز على مستوى الشفافية والإفصاح وحماية المساهمين الأقلية وضمان حقوقهم داخل الدولة في اطار الشفافية و منع الغش و الفساد.

6-تنفيذ العقود: يقيس مدة وتكلفة تسوية النزاعات التجارية أمام القضاء، ويُعد من أهم المؤشرات المؤثرة في ثقة المستثمرين ومدى التزام المستثمرين ببنود الاتفاقيات و شروط العقد المبرم و تطبيقهاعلى ارض الواقع دون اي اخلالات .[3]

7- تسوية الافلاس: يتعلق بكفاءة اجراءات الإفلاس واعادة الهيكلة و تمكن المستثمرين والمؤسسات من سداد ديونهم من اجل تصفية وضعيتهم و تمكنهم من انشاء مشاريع او القيام الاعمال بحرية ديون قيود او ديون او افلاس

---

[1]- محمد بن يحي، "**إصلاح بيئة الأعمال وأثره على جذب الاستثمار**"، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، العدد 18، 2019، ص 55.

[2]- سمير كرم ، الاستثمار **الاجنبي المباشر في الدول العربية** ، المرجع السايق، ص 88.

[3]- سمير كرم، المرجع نفسه ، ،ص 90

ثالثا: الأهمية الاستثمارية لمؤشر سهولة ممارسة الأعمال: تكمن أهمية المؤشر في كونه يعكس التكلفة الحقيقية التي يتحملها المستثمر عند دخول السوق. فكلما انخفض عدد الإج ارءات ومدة الإنجاز، ارتفعت جاذبية الدولة للاستثمار. قد أكدت دراسات عربية أن تحسن ترتيب الدول في المؤشر يرتبط بزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة في الدول التي باشرت إصلاحات هيكلية شاملة.

وفي الجزائر، ارتبط تحسين مناخ الأعمال بإصلاحات قانونية متعددة، من بينها:

القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار، الذي أكد على تبسيط الاجراءات وانشاء الشباك الوحيد للمستثمرالقا و القانون جاري المعدل، الذي سهل إجراءات تأسيس الشركات. [1]

انشاء الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار كآلية مؤسساتية لتحسين مناخ الأعمال[2].

رابعا: الانتقادات الموجهة للمؤشر: رغم أهميته، تعرض مؤشر سهولة ممارسة الأعمال لعدة انتقادات، من بينها تركيزه على الجوانب الإجرائية دون قياس فعلي لجودة التطبيق.عدم أخذه بعين الاعتبار العوامل السياسية والاجتماعية وامكانية تأثر الترتيب ببيانات غير دقيقة واعتماده على عينة محدودة من المدن داخل كل دولة.

ومع ذلك، ظل المؤشر أداة تحليلية مهمة في الدراسات المقارنة المتعلقة بمناخ الاستثمار. [3]

غير ان الاعتماد على هذه المؤشرات يبقى نسبيا حيث انها تعتمد على النظام تلليبيرالي للدول العربية .

[3] _ القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار ، المرجع السابق

[2] – المرسوم التنفيذي رقم 22-298 مؤرخ في 11 صفر عام 1444 الموافق 8سبتمبر سنة 2022، **يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيرها** ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 60، الصادرة بتاريخ 18سبتمبر 2022.

[3]– سمير كرم، **الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية** المرجع السابق ، ،ص92,93

المبحث الثاني الاستثمار الاجنبي في ظل بيئة اقتصادية حرة

الاستثمار الاجنبي احد اهم الركائز التي تعتمد عليها الدولة في سياستها الاقتصادية وفي التنمية الاقتصادية والذي لقي اهتماما كبيرا بين رجال القانون والاقتصاد محاولين السعي على الوصول الى تنمية اقتصادية مناسبة وملائمة من خلال مغططات وبرامج تهدف الى الرقي باقتصاد الدولة محاولة بذلك جذب واستقطاب رؤوس الاموال الاجنبية نظرا لاهميتها واثارها الايجابية في مختلف المجالات وهذا من خلال السعي لتحرير سياساها الاقتصادية وفتح المجال للمستثمر الاجنبي والذي من خلاله يتم خلق فرص العمل و نقل التكنولوجية واعادة هيكلة للمؤسسات الوطنية والاندماج في الاقتصاد المحلي [1]

المطلب الاول: مفهوم الاستثمار الاجنبي

يُعدّ الاستثمار الأجنبي المباشر **(FDI)** من أهم صور حركة رؤوس الأموال الدولية وأكثرها ارتباطًا بالتنمية طويلة الأجل، نظرا لما يتضمنه من تحويل للموارد المالية والتكنولوجية والإدارية إلى دو و المساهمة في التنمية الاقتصادية بشكل عام هذا و قد ياخذ الاستثمار الاجنبي شكل مشاريع في عدة قطاعاتاو من خلال اعادة شراء الاصول بشكل كلي او جزئي لبعض الشركات القائمة في الدول المستقبلية.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك عدة تعاريف للاستثمار الاجنبي المباشر نذكر منها :

أولا: التعريف الادبي و القانوني للاستثمار الأجنبي: يشمل تعريف الاستثمار الاجنبي تعاريف قانونية وادبية سواء في الادبيات الدولي او الفقه العربي او التشريع الجزائري لتختلف بذلك مفاهيمه نذكر من هذه التعاريف:

[2]– بن يطو محمد، **الاستثمار الاجنبي ودوره في التنمية الاقتصادية** ، مجلة الفكر القانوني والسياسي ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة عمار ثليجي الاغواط ، الجزائر،

1-**االتعريف في الادبيات الدولية:** تعرّف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية **(OECD)**الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه استثمار يعكس علاقة طويلة الأجل ومصلحة [1] دائمة لكيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر المباشر)في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، مع وجود درجة من التأثير الفعّال في إدارة المؤسسة، ويعتمد صندوق النقد الدولي في دليل ميزان المدفوعات **(BPM6)** معيارا كميًا يتمثل في امتلاك المستثمر الأجنبي ما لا يقل عن 10% من حقوق التصويت في المؤسسة، لتمييز الاستثمار المباشر عن استثماارات الحافظة[1].

2- **التعريف في التشريع الجزائري:** لم يضع المشرع الجزائري تعريفا اصطلاحيًا دقيقا للاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار أقر مبدأ حرية الاستثمار بالنسبة للمستثمرين الوطنيين والأجانب على حد ، ونظم الضمانات المزايا المرتبطة به. كما تؤطر قواعد الصرف وتحويل رؤوس الأموال والأرباح بموجب الأمر المتعلق بالنقد والقرض وتعديلاته، ما يشكل الإطار القانوني لممارسة الاستثمار الأجنبي داخل الجزائر .

ثانيا: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر: يمتاز الاستثمار الاجنبي بعدة خصائص يمكن التطرق الى اهمها:

1- الطابع طويل الأجل: يتسم الاستثمار الأجنبي المباشر بامتداده الزمني، إذ يهدف إلى تحقيق عوائد مستدامة وليس أرباحًا ظرفية. و يتميز بالعوائد طويلة الاجل و الاستمرارية و الاستقرار و المساهمة في التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل.

2- **المشاركة في الإدارة والسيطرة:** يتميز بوجود تأثير فعلي في اتخاذ القرارات داخل المؤسسة محل الاستثمار، بخلاف استثما ارت الحافظ و بقددرة المستثمر على ادارة و تسيير مشروعه واتخاء القرارات المتعلقة به و ليس فقط المساهمة بتقديم الاموال.[2]

[1] – صندوق النقد الدولي ، دليل ميزان المدفوعات ووضغ الاستثمار الدولي ، الطبعة الاولى ،واشنطن ، 2009 ، ،ص 100

[2] – محمد طاهر بن حسين ، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ، المرجع السابق, ص74

3-**تحمل المخاطر**: يتحمل المستثمر الأجنبي مخاطر السوق والسياسات الاقتصادية في الدولة المضيفة فقد يتعرض المستثمر الاجنبي للخسائر و المخاطر كما قد يكتسب ارباحا لذلك يقوم المستثمر بدراسة السوق و الظوروف المحيطة به قبل البدء في مشروعه.

4- **نقل التكنولوجيا والمعرفة**: يرتبط بادخال تقنيات إنتاج حديثة وأساليب إدارة متطورة وادخال اساليب متطورة و تقنيات حديثة سواء في مجال التعاملات الادارية لتسهيل المعاملات الادارية او مجالات اخرى. [1]

ثالثا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

1 -**الاستثمار الأخضر(Greenfield Investment)** يُعدّ الاستثمار الأخضر أحد الأشكال الحديثة للاستثمار الأجنبي، ويقصد به توجيه رؤوس الأموال الأجنبية نحو المشاريع والأنشطة الاقتصادية التي تراعي متطلبات حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة. ويشمل هذا النوع من الاستثمارات مجالات الطاقات المتجددة، ومعالجة النفايات، وترشيد استهلاك الطاقة والمياه، والنقل النظيف، والتقنيات الصديقة للبيئة. ويتميز الاستثمار الأخضر بكونه لا يقتصر على تحقيق الأرباح الاقتصادية فحسب، بل يسهم أيضا في الحد من التلوث والمحافظة على الموارد الطبيعية وتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاعتبارات البيئية. وقد أصبح هذا النوع من الاستثمار يحظى باهتمام متزايد من قبل الدول، ومنها الجزائر، التي تسعى إلى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية القادرة على دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر وتنفيذ التزاماتها المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة

2 -**الاندماج والاستحواذ(Mergers&Acquisitions)** : يُعد الاندماج والاستحواذ من أهم صور الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يلجأ المستثمر الأجنبي إلى دخول السوق الوطنية من خلال شراء مؤسسة قائمة أو السيطرة على جزء من رأسمالها بدلاً من إنشاء مشروع جديد. ويقصد بالاستحواذ قيام المستثمر الأجنبي باكتساب حصة تمكنه من التحكم في إدارة الشركة أو التأثير في قراراتها، بينما يتمثل الاندماج في توحيد شركتين أو أكثر في كيان اقتصادي واحد. وتتميز هذه الصورة من الاستثمار بالسرعة في دخول الأسواق والاستفادة من الخبرات والموارد المتاحة للمؤسسات المحلية، كما تسهم في نقل التكنولوجيا والمعرفة الإدارية وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات. غير أن آثارها قد تكون محل رقابة من قبل الدولة عندما يترتب عليها احتكار السوق أو المساس بالمصالح الاقتصادية الوطنية،

[1] – محمد طاهر بن حسين ، نفس المرجع، ،ص 75

لذلك تخضع عادة لأحكام قانون الاستثمار وقواعد المنافسة والتنظيمات المتعلقة بالرقابة على الاستثمارات الأجنبية.

3 –**المشروعات المشتركة (Joint Ventures)** تُعد المشروعات المشتركة من أبرز أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، وتقوم على أساس تعاون بين مستثمر أجنبي وشريك محلي من خلال إنشاء مشروع اقتصادي جديد أو المساهمة في مشروع قائم، بحيث يتقاسم الطرفان رأس المال والإدارة والأرباح والخسائر وفقاً للاتفاق المبرم بينهما. ويتميز هذا الشكل من الاستثمار بقدرته على الجمع بين الخبرة الفنية والتكنولوجية والقدرات المالية التي يمتلكها المستثمر الأجنبي، وبين المعرفة بالسوق المحلية والإطار القانوني والإداري التي يوفرها الشريك الوطني. كما يسهم في نقل التكنولوجيا وتطوير المهارات البشرية وتعزيز النشاط الاقتصادي، مما يجعله وسيلة فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية. لذلك تحرص العديد من الدول، ومنها الجزائر، على تشجيع هذا النوع من الاستثمارات لما يحققه من توازن بين استقطاب الاستثمار الأجنبي والمحافظة على المصالح الاقتصادية الوطنية

4 –**الفروع والشركات التابعة:** إنشاء فرع أو شركة تابعة تخضع لإدارة الشركة الأم بفتح فروع تابعة للشركة الام في الدولة المضيفة حيث تتمتع هذه الفروع بالشخصية القانونية و الاستقلال النسبي و تبقى دائما قائمة وتابعة للشرك

رابعا: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر: وفق نموذج "OLI" لجون دانينغ، يقوم قرار الاستثمار الأجنبي على ثلاثة عناصر رئيسية [1]

1_**مزايا الملكية (Ownership Advantages)** : مثل التكنولوجيا والعلامة التجارية من الميزات الخاصة التي يمتلكها المستثمر الاجنبي والتي تساعده على الدخول الى الاسواق الخارجية وتحقيق الارباح وتوسيع نشاطه الاقتصادي

2_ مزايا الموقع (location adventages) : مثل حجم السوق، انخفاض تكاليف الإنتاج، الاستق ارر القانوني، والحرية الاقتصادية وهي الخصائص التي تتميز بها الدولة المستقبلة و اتي تساعدهم على جذب المستثمرين و تحقيق الارباح و توسيع النشاط الاقتصادي

[1] – محمد عبد العزيز عجينة ،اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على االنمو الاقتصادي في الدول النامية ،مجلة العلوم الاقتصادية جامعة سطيف ، العدد 12 شنة 2016 ص 61

3_ مزايا الاستيعاب الداخلي(Internalization Advantages): تفضيل إدارة النشاط داخليًا بدل التعاقد الخارجي يعني قدرة الشركات متعددة الحنسيات من ادارة شؤونها داخليا دون اللجوء الى الاسواق الخارجية او الشركات الاخرى والتحكم في الانتاج و التوزيع

خامسا: التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواع الاستثمارت الأخرى

1-الاستثمار الأجنبي غير المباشر (استثمارت الحافظة) يتمثل في شراء أسهم أو سندات دون المشاركة في الإدارة ويهدف المستثمر هنا الى تحقيق ارباح قصيرة او متوسطة الاجل دون التدخل في التسيير و يتميز بالسرعة و السيولة العالية [1]

2-**القروض والتمويلات الخارجية :** لا تتضمن ملكية أو مشاركة في الإدارة تتمثل في الاموال و القروض التي تتحصل عليها الدولة امن البنوك او المؤسسات المالية الاجنبية على ان يتم سدادها لاحقا وفث شروط محددة لها.

3-**المساعدات الأجنبية :** لا تهدف بالضرورة إلى تحقيق عائد استثماري هي الاعانات من اموال او موارد تقدمها دولة او منظمة دولية لدولة اخرى بهدف دعمها ماديا او اقتصاديا او اجتماعيا او انسانيا سواء في شكل اموال او خبرات او موارد

الفرع الثاني : دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية

تبحث الدول من خلال بسط سياستها الاقتصادية الى النهوض بالمنظومة التشريعية المناسبة من اجل بلوغ اهداف عدة من اكتفاء ذاتي و بلوغ الدول المتقدمة و الوصول الى اعلى مستويات التنمية الاقتصادية و جدب رؤوس اموال اجنبية مما توفره من ضمانات لتشجيع المستثمرين الاجانب و تقديم حوافز قانونية والتخلص من ايديولوجيتها السابقة و القضاء على البطالة.[2]

– نقل التكنولوجيا وتحسين الانتاجية احد اهم الاثار الايجابية للاستثمار الاجنبي هو نقل التكنولوجيا واساليب الادارة الحديثة للدولة المضيفة

– خلق فرص العمل و تنمية الموارد البشرية يساهم الاستثمار الاجنبي في زيادة فرص العمل المباشرة والغير مباشرة في القطاعات الصناعية والخدمية و تحسين المهارات البشرية

[1] – محمد طاهر بن حسين ، محددات الاستثمار الاحنبي المباشر في الجزاير، مرجع السابق ، ص 81

[2]– محمد بن يطو ، الاستثمار الاجنبي ودوره في التنمية الاقتصادية ،مجلة الفكر السياسي والاقتصادي ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جانعة عمار ثليجي الاغواط ،الجزائر ص 211

– تحسين ميزان المدفوعات وتعزيز الصادرات وذلك عن طريق تنويع الانتاجية و تحسين الصادرات مما يؤثر ايجابا على ميزان المدفوعات [1]

– تحسين ودعم تكوين رؤوس الاموال من خلال رفع تكوين راس المال الثابت من خلال انشاء مشاريع جديدة و تحسين مؤسسات قائمة واعادة هيكلتها [2]

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في تدفقات الاستثمار الاجنبي

تتأثر تدفقات الاستثمار الاجنبي بمجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية اضافة الى القوانين والتشريعات المحفزة للمستثمرين وتبرز هذه العوامل في :

الفرع الاول العوامل السياسية و القانونية

وذلك من خلال الاستقرار السياسي الذي يمثل ضمان للمستثمر الاجنبي من مخاطر الاوضاع السياسية التي قد تؤثر سلبا على مشاريعه الاستثمارية فالمستثمر الاجنبي لا ينقل مشاريعه لاي دولة الا اذا تأكد من استقرار الاوضاع السياسية فيها فهذا يعتبر المحدد الاول والثاني لجذب للاستثمار الاجنبي. [4]

اما العوامل القانونية فتتمثل في وجود قان ن موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية وجود ضمانات وحوافز مالية وغيرها بالاضافة الى وجود نظام قضائي قادر على حل النزاعات القائمة بين المستثمرين.

الفرع الثالث العوامل الاقتصادية

حجم السوق واحتمالات نموه يعبر حجم السوق عن حجم الطلب في السوق فكلما زاد الطل زاد حجم جذب الاستثمارات الاجنبية لان هذا الاخير يعتمد على اطلب الكلي لتغطية التكاليف مع تحقيق ارباح مقبولة

و معدل التضخم حيث تعبر معدلات التضخم المرتفعة عن عدم الاستقرار الاقتصادي كما له اثر على سياسات التسعير وتكاليف الانتاج و ربحية السوق

---

[2] – احمد زكي ،اقتصاديات الاستثمار ، الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، سنة 2011 ،ص82

[2] – مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الونكتادا (تقرير الاستثمار العالمي جنيف)

[4]– -لعلمي فاطمة ،كرومي سعيد ، الاساثمار الاحنبي المباشر في الحزائر بين عوامل الجذب و الطرد ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة مستغانم ، ص88

بالاضافة الى الصرف تؤثر تقلبات سعر الصرف على الاستثمارات الاجنبية لان هذه التقلبات تخفض حجم الارباح وتكاليف انتاج هذا الاستثمار لذلك على الدول المضيفة ان تحافظ على سعر الصرف داخلها

ودرجة الانفتاح الاقتصادي يميل المستثمر الاجنبي الى الدول التي بها اكبر درجة انفتاح ولا يوجد بها قيود على حركة التبادل التجاري وعناصر الانتاج مما يضمن الكفاءة الاقتصادية .[1]

[1] – لعلمي فاطمة ، كرومي سعيد، الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر بين عوامل الجذب والطرد ، المرجع السابق ص ,89

خلاصة الفصل :

خلص الفصل إلى أن الحرية الاقتصادية تمثل عنصرا محوريًا في تعزيز جاذبية الدولة للاستثمارات الأجنبية، إذ تؤثر بشكل مباشر في تقييم المستثمرين لمناخ الأعمال الاستقرار القانوني والمالي. وقد تبين أن مكونات الحرية الاقتصادية، مثل حرية الاستثمار والتجارة، وحماية الملكية، ووضوح النظام الجبائي، تشكل عوامل حاسمة في بناء بيئة استثمارية تنافسية. كما أظهرت مؤشرات قياس الحرية الاقتصادية وسهولة ممارسة الأعمال أن الدول التي تتمتع بمستويات أعلى من الشفافية والاستقرار والانفتاح الاقتصادي غالبًا ما تسجل تدفقات أكبر للاستثمار الأجنبي المباشر. ويتضح كذلك أن قرار المستثمر لا يتوقف عند الحوافز المادية فحسب، بل يرتبط أساسًا بمدى ضمان الاستقرار التشريعي، وشفافية الاجراءات ، وحرية تحويل الأرباح، وحماية الحقوق القانونية. وعليه، فإن تعزيز الحرية الاقتصادية في التشريع الجزائري يعد ركيزة أساسية لتحسين مناخ الاستثمار وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، بما يسهم في دعم التنمية الاقتصادية وتحقيق النمو المستدام.

الفصل الثانـي

الاطار القانوني للحرية الاقتصادية و الاستثمارات الأجنبية في الجزائر في ظل التعديل الجديد

تمهيد

من خلال الاصلاحات التي يشهدها العالم اليوم، أصبحت الدول تقوم على ما يسمى بتحسين بيئة الاعمال و المناخ المناسب للمستثمر و تمكينه من القيام بمشاريعه في الدولة المضيفة ولجذب رؤوس الاموال الاجنبية والجزائر كونها احدى هذه الدول سعت لتحسين في سياستها الاستثمارية من خلال ادخال جملة من الاصلاحات التي يتضح لنا من خلالها انها تقوم على تعزيز الحرية الاقتصادية الى جانب توفير مناخ ملائم للاستثمار داخلها و التي تمكنها من استقطاب الاستثمارات الاجنبية بانواعها كونها ركائز اساسية تقوم عليها التنمية الاقتصادية داخل البلاد

وقد سعى المشرع الجزائري عبر الاصلاحات المنظمة للاستثمار عدة مراحل من التطور، انتقل خلالها من مرحلة اتسمت بفرض قيود متعددة على الاستثمار الأجنبي إلى مرحلة تسعى إلى إرساء مناخ اقتصادي أكثر انفتاحًا يقوم على تشجيع المبادرة الاستثمارية وتبسيط الإجراءات الإدارية وتوفير ضمانات قانونية للمستثمرين. وتجلّت هذه التوجهات بشكل واضح في الإصلاحات القانونية الجديدة التي حاول من خلالها المشرّع تكريس مبادئ الحرية الاقتصادية، مع الحفاظ في الوقت نفسه على التوازن بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي وحماية المصالح الوطنية.

المبحث الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر

يعد الاستثمار الاجنبي احد اهم الركائز التي تعتمد عليها الاستراتيجيات المعاصرة و ذلك لكونه عاملا حيويا للتدفقات الرأسمالية والخبرات التقنية والمهارات التنظيمية و من خلال هذا تولي الدول اهتماما كبيرا بصياغة بيئه تشريعية متكاملة توفر الضمانات القانونية والتحفيزية لضمان استمرارية الانشطة الاستثمارية في بيئة مستقرة و شفافة[1]

ومن خلال هذا ال، لم تكن الجزائر بمنأى عن هذه التحولات، حيث شهد التشريع الجزائري المتعلق بالاستثمار الأجنبي تطورًا ملحوظًا منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية التي انطلقت في أواخر ثمانينيات القرن الماضي، والتي هدفت إلى الانتقال التدريجي من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق. وقد تجسد ذلك في صدور عدة نصوص قانونية وتنظيمية حاول من خلالها المشرّع الجزائري تحسين مناخ الاستثمار وتوفير الضمانات القانونية اللازمة للمستثمرين الأجانب[1].

فقد مرّ الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر بعدة مراحل، بدأت بالقوانين التي ركزت على دور الدولة في النشاط الاقتصادي، ثم تطورت لاحقًا مع تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الخاص، سواء الوطني أو الأجنبي. ومن أبرز هذه التشريعات قانون الاستثمار لسنة 1993، ثم الأمر المتعلق بتطوير الاستثمار لسنة 2001، وصولًا إلى الإصلاحات القانونية الحديثة التي توجت بصدور قانون الاستثمار الجديد لسنة 2022، والذي جاء بمجموعة من المبادئ التي تعكس توجه الدولة نحو تكريس الحرية الاقتصادية وتسهيل عملية الاستثمار[2]

كما حرص المشرّع الجزائري من خلال هذه الإصلاحات على إدراج جملة من الآليات القانونية التي تهدف إلى تعزيز جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي، مثل تكريس مبدأ حرية الاستثمار، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتقديم الضمانات القانونية المتعلقة بحماية الملكية وتحويل الأرباح، إضافة إلى

[1] – ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، الطبعة الثالثة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2010، ص 178.

تقليص القيود التي كانت تعيق تدفق رؤوس الأموال الأجنبية. ويأتي ذلك في إطار سعي الدولة إلى تحسين مناخ الأعمال ومواكبة المعايير الدولية المتعلقة بتشجيع الاستثمار[1].

وعليه، فإن دراسة الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر تكتسي أهمية بالغة لفهم طبيعة السياسات التشريعية التي اعتمدها المشرّع الجزائري في هذا المجال، ومدى انسجامها مع مبدأ الحرية الاقتصادية ومتطلبات جذب الاستثمار الأجنبي. وبناءً على ذلك، سيتم التطرق في هذا المبحث إلى تطور التشريع الجزائري المنظم للاستثمار الأجنبي، ثم إبراز أهم مظاهر تكريس الحرية الاقتصادية في قانون الاستثمار الجزائري الجديد.

المطلب الأول: تطور التشريع الجزائري المنظم للاستثمار الأجنبي

شهد التشريع الجزائري المتعلق بالاستثمار الأجنبي تطورًا ملحوظًا عبر عدة مراحل تاريخية ارتبطت بالتحولات الاقتصادية والسياسية التي عرفتها البلاد منذ الاستقلال. فقد انتقل النظام الاقتصادي في الجزائر من نموذج الاقتصاد الموجه الذي يعتمد أساسًا على دور الدولة في النشاط الاقتصادي إلى تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي وتشجيع المبادرة الخاصة، وهو ما انعكس بشكل واضح على طبيعة التشريعات المنظمة للاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي بصفة خاصة[2].

وقد كان الهدف الأساسي من هذه التطورات التشريعية هو تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر وجذب رؤوس الأموال الأجنبية بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل الوطني. لذلك عمل المشرّع الجزائري على سن مجموعة من القوانين والإصلاحات التي تهدف إلى توفير الضمانات القانونية للمستثمرين وتبسيط الإجراءات الإدارية المرتبطة بالاستثمار. كما سعت هذه الإصلاحات إلى تكريس مبدأ الحرية الاقتصادية من خلال تقليص القيود المفروضة على الاستثمار وتعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي[3].

---

[1] – عبد القادر شيخي، "الإصلاحات القانونية للاستثمار في الجزائر وأثرها على جذب الاستثمار الأجنبي"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد 12، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2019، ص 88.

[2] – عبد القادر شيخي، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2018، ص 41.

[3] – عبد القادر زرب، "مناخ الاستثمار في الجزائر وإشكالية جذب الاستثمار الأجنبي"، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة سطيف، العدد 10، 2017، ص 55.

ومن هذا المنطلق، يمكن ملاحظة أن التشريع الجزائري المتعلق بالاستثمار الأجنبي مرّ بعدة مراحل أساسية، بدأت بالقوانين التي ركزت على الدور المركزي للدولة في الاقتصاد، ثم تطورت تدريجيًا نحو تبني سياسات أكثر انفتاحًا على الاستثمارات الأجنبية، خاصة في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر منذ نهاية ثمانينيات القرن الماضي. كما توّجت هذه الإصلاحات بصدور قانون الاستثمار الجديد لسنة 2022 الذي جاء ليعكس توجه الدولة نحو تحسين مناخ الاستثمار وتعزيز الحرية الاقتصادية[1].

الفرع الأول: التشريع الجزائري المنظم للاستثمار الأجنبي (من القوانين القديمة إلى الإصلاحات الحديثة)

في هذا الإطار يمكن تتبع تطور التشريع الجزائري للاستثمار الأجنبي عبر عدة مراحل رئيسية يمكن ان ندرجها على النحو التالي.

أولا: مرحلة الاقتصاد الموجه: ارتبطت مرحلة الاقتصاد الموجه في الجزائر بالفترة الممتدة منذ الاستقلال سنة 1962 إلى غاية أواخر الثمانينيات، حيث تبنت الدولة نظاما اقتصاديا قائما على التخطيط المركزي وهيمنة القطاع العام على مختلف الأنشطة الاقتصادية. وفي ظل هذا التوجه، كان الاستثمار الأجنبي يخضع لرقابة صارمة من طرف الدولة، إذ أُعطيت الأولوية للمؤسسات العمومية ولحماية السيادة الاقتصادية الوطنية، خاصة بعد تأميم المحروقات سنة 1971. وقد اتسم الإطار القانوني المنظم للاستثمار خلال هذه المرحلة بتقييد مشاركة رؤوس الأموال الأجنبية وحصرها في بعض القطاعات الاستراتيجية ووفق شروط تحددها السلطات العمومية. لذلك لم يكن الاستثمار الأجنبي يمثل مصدرا رئيسيا للتنمية الاقتصادية، بل كان دوره محدودا وموجها بما يتوافق مع أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية وخططها التنموية.

1_تقييد حرية الاستثمار: ان البحث عن الحرية الاقتصادية في الجزائر و من بينها حرية الاستثمار يقودنا للحديث عن الاصلاحات التي جاء بها الاستعمار وتاثيرها على التوجه الاقتصادي فالجزائر بعد الاستقلال تبنت نظام الاقتصاد الموجه القائم على هيمنة الدولة على مختلف القطاعات وهذا بهدف حماية السيادة الوطنية و تقليل التبعية الاقتصادية للخارج ومن خلال ذلك تم تقييد حرية

[1] – قانون رقم 22–18 المتعلق بالاستثمار ،المرجع السابق.

الاستثمار و منح الدولة دورا اساسيا في ادارة النشاط ا الاقتصادي وفي ادارة شؤونها تماشيا مع النظام الاشتراكي و مع ذلك تعارض الاستقلال الاقتصادي مع رؤوس الاموال الاجنبية و من خلال ذلك خصص المشرع بناذا على قانوني الاستثمار لسنة 1963 و 1966 مجالات ثانوية لتدخل الاستثمارات الاجنبية فمن خلال المادة الثانية من قانون 1966 فان المبادرة الخاصة بتحقيق المشاريع الاستثمارية في القطاعات الحيوية للاستثمار الوطني تعود للدولة و الهيئات التابعة لها الا ان الدول. يمكنها دعوة راس مال الخاص لانجار المشاريع و لم تتراجع. الجزائر عن سياستها الاقتصادية المناهضة لراس المال الخاص فيظل الميثاق الوطني ودستور 1976 اللذان اكدا على النهج الاشتراكي للدولة بل انها اصدرت القانون 78-02 الذي يعطي لها الحق لاحتكار التجارة كما ان قانون 1982 خصص للاستمار الاقتصادب الوطني فقط وخصها المشرع الجزائري بجملة من القيود من بينها عدم امكانية انجاز المشاريع الاستثمارية الا من طرف المستثمرين الوطنيين الخواص الذين يثبتون الجنسية الجزائرية وكذا الاقامة وان لا يتعدي مبلغ راس مال الاستثمارمبلغ معين وان يحصل على الاعتماد المالي المسبق و توسيع مجالات الاستثمار التي كانت تنحصر فقط في الصناعة والتجارة[1]

2_ الشراكة كخيار لتدخل الاستثمار الاجنبي: نظرا لحاجة الجزائر لرؤوس اموال خاصة لما كان نظام الاقتصاد الموجه منع تدخل رؤوس الاموال الخاصة مما ادى بها للجوء الى اساليب تمكنها من الاستفادة من رؤوس الاموال الخاصة وفرض رقابة صارمة عليها فلجأت الى اساليب جديدة التب كانت نتيجة تخوف الدول النامية منها اسلوب المشاريع المشتركة التي ظهرت خلال سنة 1957 وهذا النوع من الاستثمار هو اشتراك دولتان في مشروع و قد ظهر في الجزائر سنة 1966 التي سمحت فيه الدولة بمشاركة رؤوس الاموال الخاصة الوطنية و الاجنبية في القطاعات التي تعد حيوية في الاقتصاد الوطني كما يمكنها المشاركة مع شركات الاقتصاد المختلط اما الاستثمار الخاص الوطني الذي ميزه عن الاستثمار الاجنبي و خصه بالقانون 82-11 فقد فتح له المجال لانجاز مشاريع استثمارية بدون مشاركة الدولة له والزمه بجملة من القيود[2]

[1] -بن يطو محمد ،**الضمانات التأمينية المقررة للمستثمر** ، اطروحة دكتوراه ، قانون استثمار ،جامعة عمار ثليجي الاغواط سنة 2021،ص 26

[2] - بن يطو محمد، نفس المرجع ،ص29

[3] -بن يطو محمد ، نفس المرجع ،،ص31

وقد ساد الجزائر جملة من التأميمات التي اتخذتها في حق الشركات الاجنبية سنة 1966 اين اقرت حقها في ذلك في قانون الاستثمار سنة 1971 وتعويضها باحتكارها لاغلب القطاعات الاقتصادية لاموال وخبرات الشركات الاجنبية قامت لانتهاج المشروعات المشتركة مع الدولة فقط خصوصا في المشروعات الاستراتيجية للاقتصاد الوطني خاصة قطاع المحروقاتاين صدر الامر ،71-22 الذي نض على ممارسة اي نشاط مع شخص طبيعي او معنوي في ميدان البحث عن الوقود السائل و استغلاله لا يكون الا بالاشتراك مع الشركات الوطنية سونطراك بنسبة لا تقل عن 51% و قد استمرت هذه السياسة في قانتن 86-14 المتعلق باعمال البحث و التنقيب عن المحروقات واستغلالها ونقل[3] الانبوب كما سمحت عملية الانفتاح للاستثمار الاجنبي في قطاع المحروقات بداية من منتصف التسعينات الى تحقيق مشروعين هامين الاول TRANSMEDيربط حقول الغار لحاسي الرمل بايطاليا عبر تونس و هو عملي ابتداءا من سنة 1982 والثاني GASODUCفي المغرب لاوروبا بداية الاشغال عام 1994 ويمر عبر المغرب وجبل طارق

ثانيا : النظام الليبرالي: شهدت الجزائر منتصف ثمانينات القرن الماضي الى جملة من الاحداث المختلفة التي اثرت على توجهات السياسية و الاقتصادية فقد ادى انهيار اسعار النفط الى تراجع الاوضاع الاقتصادية واندلاع احداث 5 اكتوبر 1988 للتغيير الشامل فجاء دستور 1989 فاتحا بذلك المجال الحريات العامة من بينها الحرية الاقتصادية وتخلت الجزائر نهائيا عن النظام الاشتراكي والاقتصاد الموجه الذي اعتمدته منذ الاستقلال و انتقلت الى الاقتصاد الحر

ظهر دستور 1989 نتيجة نظريات الدولة للحرية الاقتصادية فبعدما كانت محتكرة الاقتصاد. اصبحت راعية للاقتصاد الحر. كان واجبا عليها تغيير منظومتها القانونية تماشيا مع النهج الجديد ابتداءا من قانون النقد والقرض الذي كرس لاول مرةحرية نقل رؤوس الاموال من الجزائر الى الخارج ومن الخارج الى الجزائر وتحرير التجارة الخارجية بموجب القانون رقم 91-03 الذي اعطى الامكانية لاي شخص طبيعي او معنوي المسجل في السجل التجاري اباستيراد اي منتوجات او بضائع غير ممنوعة او مقيدة[1]

[1] - بن يطو محمد ، المرجع السابق ، ص36

كما انه في ظل الازمات الاقتصادية نتيجة تراجع حجم الاستثمارات و انهيار اسعار النفط كان لابد للجزائر من البحث عن بدائل للمحروقات من اجل جذب الاستثمارات الاجنبية ومنحها الضمانات الكافية فجاء التعديل الدستوري لسنة 2016 مكرسا لذلك باعترافه لحرية الاستثمار وعدم المساس بحرية التجارة والصناعة كما بين دستور 2016 ان الجزائر ثد اعادت الروح للاستثمارات من خلال فتح المجال لانجاز المشاريع المختلفة بحرية تامة والغاء القيود التي تضمنها قان ن المالية التكميلي لسنية 2009 حيث اراد المشرع بوضع قيود تحد من حرية الاستثمار بعيدا عن قانتن الاستثمار مثل قانون سنة 2009 اين جاء التقييد في اطار التعديل رقم 01-03 وزيادة على ذلك ابقى المشرع على الزامية الترخيص للنشاطات و المهن المقننة في اطار حماية البيئة

ثالثا : التشريع الجزائري المنظم للاستثمار الأجنبي في التعديل الدستوري سنة 2020

لقد كرس التعديل الدستوري لسنة 2020 حرية الاستثمار و التجارة و المقاولة حسب المادة 61 و حماية الملكية الخاصة مع تعويض عادل في المادة 62 حماية للاقتصاد من التبعية و اهم ما جاء فيه ضمانات قانونية، حماية المستثمرين ،دعم الاستثمار المحلي و المؤسسات الصغيرة كما كانت تسمى الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار انذاك بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و قد كان هذا التعديل ممهدا للقانون 22-18 الذي يهدف الى تحرير الاستثمار نهائيا [1]

رابعا : الإصلاحات الحديثة وقانون الاستثمار الجديد 2022: شهدت الجزائر خلال السنوات الأخيرة إصلاحات قانونية جديدة تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار وتعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمارات الأجنبية. وقد توجت هذه الإصلاحات بصدور قانون الاستثمار لسنة 2022 الذي جاء بمجموعة من المبادئ التي تعكس توجه الدولة نحو تكريس الحرية الاقتصادية وتبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بالاستثمار

[1] - المرسوم الرئاسي رقم 20-442المؤرخ في15جمادى الاولى عام1442, الموافق ل 30ديسمبر 2020 المتعلق باصدار التعديل الدستوري لسنة 2020الجريدة الرسمية العدد 82 الصادرة في 26جمادى الاولى عالموافق ل 31ديسمبر سنة 2021

كما أنشأ هذا القانون الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI) التي تهدف إلى تسهيل إجراءات الاستثمار وتحسين مرافقة المستثمرين، وهو ما يعكس سعي الدولة إلى تطوير مناخ الأعمال وتعزيز ثقة المستثمرين في الاقتصاد الجزائر[1]

الفرع الثاني: فلسفة المشرع الجزائري في تكريس الحرية الاقتصادية

لو نظرنا الى مسار الاقتصاد الجزائري مؤخرا نجد اننا امام مرحلة البحث عن بدائل اقتصادية حقيقية دفعتنا لاعادة النظر الى فلسفة الاستثمار ككل والاصلاحات التي يتبناها المشرع اليوم والقائمة على الحرية الاقتصادية هي في نظري االعتراف صريح بان الانفتاح و الاندماج هما المحركان الاساسيان للنمو الاقتصادي وهذه الاصلاحات هي الاساس القانوني الضروري لهذا الانطلاق [2]

و من هنا برزت الحرية الاقتصادية كأحد المبادئ الأساسية التي سعى المشرّع الجزائري إلى تكريسها ضمن مختلف الإصلاحات القانونية المرتبطة بالاستثمار. ويقصد بالحرية الاقتصادية تمكين الأفراد والمؤسسات من ممارسة عديد من لأنشطة الاقتصادية والاستثمارية في إطار قانوني يضمن حرية المبادرة والمنافسة المشروعة، مع تقليص القيود الإدارية التي قد تعيق النشاط الاستثماري.

أولا: الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق: من أبرز العوامل التي ساهمت في تكريس مبدأ الحرية الاقتصادية في الجزائر الانتقال من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق فبعد الاستقلال تبنت الجزائر نموذج الاقتصاد الاشتراكي الذي يقوم على هيمنة الدولة على مختلف القطاعات الاقتصادية، غير أن هذا النموذج أثبت محدوديته في تحقيق التنمية الاقتصادية، الأمر الذي دفع الدولة إلى تبني إصلاحات اقتصادية تهدف إلى تحرير النشاط الاقتصادي وتشجيع المبادرة الخاصة[3].

[1] - انظر المادة 18 من القانون 22-18 ، المرجع السابق

[2] – عبد القادر مقري ،سياسة جذب الاستثمار في الجزائر ،مجلة الدراسات الاقتصادية ،جامعة بسكرة،ابعدد 18 سنة 2021 ص134

[3]– عبد المجيد زعلاني، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، الطبعة الاولى، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 88.

وقد تجسد هذا التحول بشكل واضح مع الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر منذ نهاية الثمانينيات، حيث تم إدخال مجموعة من التعديلات الدستورية والتشريعية التي تهدف إلى تعزيز الحرية الاقتصادية وتكريس مبدأ اقتصاد السوق. كما نص دستور 1989 على حرية المبادرة الاقتصادية، وهو ما شكل نقطة تحول مهمة في السياسة الاقتصادية للدولة [1].

ومن خلال هذا التوجه، أصبح الهدف الأساسي للمشرّع هو خلق بيئة قانونية ملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز النشاط الاقتصادي، من خلال تقليص القيود الإدارية وتشجيع المبادرة الخاصة[2].

ثانيا: تكريس مبدأ حرية المبادرة الاقتصادية: ان ما يشهده العالم اليوم من اصلاحات اقتصادية وتطوير للتشريعات ليس مجرد صدفة بل هو ضرورة فرضتها التحولات الكبرى و من هنا نجد ان الجزائر قد اتخدت خطوة جريئة باعادة تحسين منظومتها القانونية ليس فقط بهدف استقطاب رؤوس الاموال الاجنبية وانما خلق بيئة تؤمن بالحرية الاقتصادية كخيار استراتيجي بالنسبة لي

وقد حرص المشرّع الجزائري على تكريس هذا المبدأ في مختلف التشريعات المتعلقة بالاستثمار، حيث نص قانون الاستثمار الجديد على أن الاستثمار يتم في إطار مبدأ حرية الاستثمار، مع ضمان المساواة بين المستثمرين الوطنيين والأجانب في الحقوق والواجبات[3].

كما يعكس هذا المبدأ توجه الدولة نحو تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في التنمية الاقتصادية، خاصة في ظل التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني والحاجة إلى تنويع مصادر الدخل بعيدًا عن الاعتماد على قطاع المحروقات[4].

---

[1] – دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تعديل1989المؤرخ في 23 فبراير1989 الجريدة الرسمية رقم 9 الصادرة بتاريخ اول مارس 1989

[2] – محمد بن عيسى، **الاقتصاد الجزائري والتحولات الاقتصادية**، الطبعة الأولى ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2018، ص 137.

[3] – انظر المادة 3 من القانون رقم 22–18 ، المرجع السايق

[4] – عبد القادر بن عيسى، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية**، ط1، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2017، ص 93.

ثالثا: تحقيق التوازن بين الحرية الاقتصادية وحماية الاقتصاد الوطني: على الرغم من تبني الجزائر لسياسة الانفتاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الأجنبي، إلا أن المشرّع الجزائري حرص على تحقيق نوع من التوازن بين تكريس الحرية الاقتصادية وحماية المصالح الاقتصادية الوطنية.

قد تبنى المشرع الجزائري في التشريعات المتعلقة بالاستثمار مجموعة من الضوابط التي تهدف إلى حماية الاقتصاد الوطني وضمان عدم تأثير الاستثمارات الأجنبية على السيادة الاقتصادية للدولة. ومن بين هذه الضوابط وضع قواعد خاصة ببعض القطاعات الاستراتيجية التي تخضع لرقابة الدولة[1].

كما سعى إلى ضمان أن تساهم الاستثمارات الأجنبية في تحقيق التنمية الاقتصادية ونقل التكنولوجيا وخلق فرص العمل، وهو ما يعكس توجه الدولة نحو الاستفادة من مزايا الاستثمار الأجنبي مع الحفاظ على المصالح الوطنية[2].

رابعا: تعزيز الضمانات القانونية للمستثمرين: من بين أهم الأسس التي تقوم عليها فلسفة المشرّع الجزائري في مجال الاستثمار توفير الضمانات القانونية للمستثمرين، باعتبار أن الاستقرار القانوني يعد من العوامل الأساسية التي تؤثر على قرار الاستثمار.

وقد حرص المشرّع الجزائري على إدراج مجموعة من الضمانات القانونية في التشريعات المتعلقة بالاستثمار، مثل حماية الملكية الخاصة، وضمان حرية تحويل الأرباح ورؤوس الأموال، إضافة إلى حماية المستثمرين من التأميم أو نزع الملكية إلا في الحالات التي يحددها القانون وبمقابل تعويض عادل ومنصف.

[1] – عبد القادر شيخي، **النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر**، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2019، ص 121.

[2] – عبد الكريم قندوز، "**الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين التشجيع والقيود**"، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة ورقلة، الجزائر ،لعدد 12، 2019، ص 77.

كما تسعى الجزائر إلى تعزيز هذه الضمانات من خلال إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف المتعلقة بحماية وتشجيع الاستثمار، وهو ما يعزز ثقة المستثمرين في البيئة القانونية للاستثمار في الجزائر[1].

خامسا: تحسين مناخ الأعمال وتعزيز جاذبية الاستثمار: ان التوجه الحالي للجزائر ليس مجرد تعديل ثوانين يل هو محاولة ترميم الثقة مع المستثمر الاجنبي فبتبسيط الاجراءات و تعزيز الشفافية و تسيير المشاريع ليسا مجرد وعود بل هما الركيزتان الاساسيتان التي تبني عليهما الدولة استراتيجيتها لجعل البيئة الاقتصادية اكثر مرونة وانفتاح [2].

كما تم إنشاء مؤسسات وهيئات جديدة مكلفة بتسهيل عملية الاستثمار ومرافقة المستثمرين، مثل الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار التي تتولى مهمة توجيه المستثمرين وتسهيل الإجراءات المتعلقة بإنجاز المشاريع الاستثمارية[3].

وتعكس هذه الإصلاحات رغبة الدولة في تعزيز مكانة الجزائر كوجهة استثمارية في المنطقة، خاصة في ظل المنافسة المتزايدة بين الدول على جذب رؤوس الأموال الأجنبية.

المطلب الثاني: مظاهر تكريس الحرية الاقتصادية في قانون الاستثمار الجزائري الجديد

شهدت الجزائر خلال السنوات الأخيرة إصلاحات تشريعية هامة في مجال الاستثمار، كان الهدف منها تحسين مناخ الأعمال وتعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمارات الوطنية والأجنبية. وقد تجسدت هذه الإصلاحات بوضوح في صدور قانون الاستثمار الجديد رقم 22-18 المؤرخ في 24 جويلية 2022، والذي جاء في إطار توجه الدولة نحو تكريس مبدأ الحرية الاقتصادية وتشجيع المبادرة الاستثمارية[4].

---

[1] – عبد القادر زرب، "**حماية الاستثمار الأجنبي في الجزائر**"، **مجلة الدراسات القانونية**، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 7، 2018، ص 55.

[2] – سمير بوسنة، "**تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر**"، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، االجزائر ،للعدد 11، 2019، ص 108.

[3] – كمال رزيق، "**سياسات جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر**"، مداخلة في الملتقى الدولي حول الاستثمار والتنمية، جامعة البليدة الجزائر، 2018.

[4] – قانون رقم 22-18 ، ،المرجع السابق

ويعكس هذا القانون رغبة المشرّع الجزائري في إرساء بيئة قانونية أكثر مرونة وشفافية، من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية وتوفير الضمانات القانونية للمستثمرين، إضافة إلى تقليص القيود التي كانت تعيق النشاط الاستثماري في التشريعات السابقة. كما يهدف إلى تحقيق التوازن بين تشجيع الاستثمار وحماية المصالح الاقتصادية الوطنية[1].

وقد تجلت مظاهر تكريس الحرية الاقتصادية في قانون الاستثمار الجزائري الجديد من خلال عدة آليات قانونية ومؤسساتية، من أبرزها تكريس مبدأ حرية الاستثمار، وتخفيف القيود المفروضة على النشاط الاستثماري، إضافة إلى توفير مجموعة من الضمانات القانونية التي تحمي المستثمرين وتعزز ثقتهم في البيئة القانونية للاستثمار في الجزائر[2].

الفرع الأول: مبدأ حرية الاستثمار

يعتبر مبدأ حرية الاستثمار من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها قانون الاستثمار الجزائري الجديد، حيث يعكس توجه الدولة نحو تعزيز الحرية الاقتصادية وتشجيع المبادرة الاستثمارية باعتبارها إحدى الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية. ويقصد بحرية الاستثمار تمكين الأفراد والمؤسسات من إنشاء المشاريع الاقتصادية وممارسة الأنشطة الاستثمارية دون قيود غير مبررة، مع احترام القوانين والتنظيمات المعمول بها[3].

وقد حرص المشرّع الجزائري على تكريس هذا المبدأ في قانون الاستثمار الجديد رقم 22-18، حيث نص بشكل صريح على أن الاستثمار يتم في إطار مبدأ حرية الاستثمار، الأمر الذي يعكس رغبة الدولة في توفير بيئة قانونية أكثر انفتاحًا على الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

وفي هذا الإطار يمكن إبراز مظاهر تكريس مبدأ حرية الاستثمار في التشريع الجزائري من خلال عدة جوانب.

---

[1] – عبد الرحمن خلفي ، **القانون الاقتصادي** ، الطبعة الثانية ، دار الهدى ، الجزائر سنة 2012 ، ص 231.

[2] – محمد بوخاري، **مناخ الاستثمار في الجزائر وآفاق تطويره**، ط1، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2020، ص 89.

[3] – عليوش قربوع كمال ، المرجع السابق، ص 122.

أولا: حرية إنشاء المشاريع الاستثمارية: يُقصد بحرية إنشاء المشاريع الاستثمارية تمكين المستثمر من تأسيس مشروعه الاقتصادي واختيار النشاط الاستثماري الذي يرغب في ممارسته دون فرض قيود غير مبررة من قبل السلطات العمومية. ويعد هذا المبدأ من أهم مقومات الحرية الاقتصادية، إذ يسمح للمستثمرين بالمشاركة في النشاط الاقتصادي وفقًا لمبدأ المنافسة الحرة[1].

وقد نص قانون الاستثمار الجديد على أن جميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين يمكنهم الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية، باستثناء بعض الأنشطة التي تخضع لتنظيم خاص بسبب طبيعتها الاستراتيجية أو ارتباطها بالأمن الوطني.

ثانيا: حرية اختيار مجال النشاط الاستثماري: يعتبر تمكين المستثمر من اختيار المجال الذي يرغب في الاستثمار فيه أحد أهم مظاهر الحرية الاقتصادية. فكلما كانت الخيارات الاستثمارية متاحة بشكل واسع، زادت قدرة المستثمرين على استغلال الفرص الاقتصادية المتوفرة في السوق[2].

وقد سعى المشرّع الجزائري إلى توسيع نطاق القطاعات المفتوحة أمام الاستثمار، خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها البلاد، حيث تم فتح العديد من القطاعات الاقتصادية أمام الاستثمارات الخاصة والأجنبية، مثل الصناعة والخدمات والسياحة والتكنولوجيا[3].

ثالثا: حرية إدارة المشروع الاستثماري: لا تقتصر حرية الاستثمار على إنشاء المشروع فقط، بل تمتد أيضًا إلى حرية إدارة المشروع واتخاذ القرارات المتعلقة بتسييره. ويشمل ذلك اختيار أساليب الإنتاج، وتحديد استراتيجيات التسويق، وإدارة الموارد البشرية والمالية للمشروع[4].

---

[1] – عبد الرحمن خلفي،، المرجع السابق، ص 240.

[2] – عبد القادر بن عيسى، **الاستثمار الأجنبي والتنمية الاقتصادية** ، الطبعة الاولى ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2017، ص 115.

[3] – أحمد بوقرة، **السياسة الاقتصادية في الجزائر**، الكبعة الاولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص 167.

[4] – محمد بن عيسى، **الاقتصاد الجزائري والتحولات الاقتصادية**، الطبعة الاولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2018، ص 158.

وتكمن أهمية هذا المبدأ في تمكين المستثمر من تسيير مشروعه وفقًا لمتطلبات السوق وآليات المنافسة الاقتصادية، وهو ما يساهم في تحسين كفاءة المشاريع الاستثمارية وتعزيز قدرتها على تحقيق النجاح الاقتصادي.

رابعا: حرية التوسع والاستمرار في النشاط الاستثماري: من بين مظاهر الحرية الاقتصادية كذلك تمكين المستثمر من توسيع نشاطه الاستثماري وتطوير مشروعه وفقًا لاحتياجات السوق. ويشمل ذلك إمكانية إنشاء فروع جديدة أو توسيع نطاق الإنتاج أو إدخال تقنيات حديثة لتحسين أداء المشروع. [1]

ويهدف هذا التوجه إلى تشجيع المستثمرين على الاستمرار في النشاط الاقتصادي وتطوير مشاريعهم الاستثمارية، بما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

الفرع الثاني: إلغاء أو تخفيف القيود المفروضة على الاستثمار

سعى المشرّع الجزائري من خلال قانون الاستثمار الجديد إلى إزالة العديد من العراقيل التي كانت تعيق النشاط الاستثماري في الجزائر، خاصة تلك المتعلقة بالإجراءات الإدارية المعقدة والقيود التنظيمية التي كانت تؤثر سلبًا على جاذبية الاستثمار.

وفي هذا الإطار يمكن إبراز مظاهر تخفيف القيود على الاستثمار من خلال عدة جوانب[2].

أولا: تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بالاستثمار: تعتبر الإجراءات الإدارية المعقدة من أبرز العوامل التي تعيق الاستثمار في العديد من الدول، لذلك حرص المشرّع الجزائري على تبسيط الإجراءات المتعلقة بإنشاء المشاريع الاستثمارية وقد تم في هذا الإطار اعتماد مجموعة من الإصلاحات التي تهدف إلى تقليص عدد الوثائق المطلوبة للتسجيل بالرقمنة [3] الاجراءات باعداد منصات رقمية خاصة بالمستثمر لتقليل الوقت والجهد وهذا لتعزيز الشفافية و الحد من الفساد الاداري قدرته على التسجيل الكترونيا

---

[1] –عبد القادر زرب، "**الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**"، مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة بسكرة، العدد 10، 2020، ص 73.

[2] - عبد القادر زرب، ، **الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، نفس المرجع ، ص75

[3] – محمد امين بن موسى ، **القانون التجاري الجزائري** ،الطبعة الاولى ،دار هومة ، الجزائر،سنة 2019 ص205

ثانيا: تقليص القيود البيروقراطية: تُعتبر البيروقراطية الإدارية من أهم العراقيل التي تواجه المستثمرين، حيث تؤدي إلى إبطاء تنفيذ المشاريع الاستثمارية وزيادة تكاليفها. ولذلك سعى المشرّع الجزائري إلى تقليص القيود البيروقراطية من خلال اعتماد آليات جديدة لتسيير الاستثمار.

ومن بين هذه الآليات إنشاء هيئات متخصصة مكلفة بمرافقة المستثمرين وتسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بالاستثمار.

ثالثا: تسهيل الحصول على العقار الاقتصادي: يعتبر العقار الاقتصادي من أهم العوامل التي تؤثر على نجاح المشاريع الاستثمارية، لذلك حرص المشرّع الجزائري على تبسيط الإجراءات المتعلقة بالحصول على العقار المخصص للاستثمار[1].

وقد تم اعتماد مجموعة من الآليات الجديدة التي تهدف إلى تسهيل منح العقار للمستثمرين وفقًا لمعايير واضحة وشفافة.

[1] – محمد طاهر،**تسوية منازعات الاستثمار الدولية** ، الطبعة الاولى دار الفكر الحامعي، الاسكندرية سنة 2018، ص89

المبحث الثاني: تقييم أثر الإصلاحات القانونية على جذب الاستثمار الأجنبي

شهدت الجزائر خلال السنوات الأخيرة سلسلة من الإصلاحات القانونية والاقتصادية التي هدفت إلى تحسين مناخ الاستثمار وتعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني أمام الاستثمارات الأجنبية. وقد جاء ذلك في إطار التحولات الاقتصادية العالمية وتزايد المنافسة بين الدول من أجل استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، باعتبارها أحد أهم المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. ومن هذا المنطلق سعت الجزائر إلى تحديث منظومتها القانونية المتعلقة بالاستثمار بما يتماشى مع متطلبات الاقتصاد الحديث ومعايير الاقتصاد العالمي

ويُعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم الوسائل التي تعتمد عليها الدول لتعزيز قدراتها الإنتاجية وتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة وتوفير فرص العمل وتحسين مستوى الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الاقتصادية. كما يلعب دورًا مهمًا في تنويع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية التقليدية، خاصة في الدول التي تعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات مثل الجزائر[1].

وفي هذا السياق، اتجهت الدولة الجزائرية إلى إدخال مجموعة من الإصلاحات القانونية التي تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار وإزالة العراقيل التي كانت تعيق تدفق الاستثمارات الأجنبية. وقد تجسد هذا التوجه بوضوح في صدور **قانون الاستثمار الجديد رقم 22-18 المؤرخ في 24 جويلية 2022،** الذي جاء ليؤسس إطارًا قانونيًا جديدًا يقوم على تشجيع الاستثمار وتكريس مبدأ الحرية الاقتصادية وتوفير الضمانات القانونية اللازمة للمستثمرين[2]. ويهدف هذا القانون إلى تحديد القواعد المنظمة

[1] – عبد القادر بن عيسى، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2017، ص 118.

[2] – انظر المواد 24 ، 9 من القانون رقم 22-18 ، مرجغ السابق

للاستثمار و حقوق المستثمرين والأنظمة التحفيزية المطبقة على المشاريع الاستثمارية، إضافة إلى تعزيز الشفافية والمساواة في التعامل مع الاستثمارات الوطنية والأجنبية .

كما سعى المشرّع الجزائري من خلال هذا القانون إلى إدخال مجموعة من الإصلاحات التي تهدف إلى تبسيط الإجراءات الإدارية وتقديم حوافز مالية وضريبية للمستثمرين، فضلاً عن تحسين الإطار المؤسساتي المنظم للاستثمار من خلال إنشاء هيئات جديدة مكلفة بمرافقة المستثمرين وتسهيل إنجاز المشاريع الاستثمارية. وقد اعتُبر هذا القانون خطوة مهمة في مسار الإصلاحات الاقتصادية التي تسعى الجزائر من خلالها إلى تعزيز جاذبية بيئتها الاستثمارية وتقليص العراقيل البيروقراطية التي كانت تعيق النشاط الاستثماري في السابق[1]. كما تضمن القانون عدة حوافز وضمانات قانونية تهدف إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي وتحسين البيئة الاقتصادية العامة للأعمال .

غير أن تقييم أثر هذه الإصلاحات القانونية يقتضي دراسة مدى انعكاسها الفعلي على مناخ الاستثمار في الجزائر، خاصة من حيث تبسيط الإجراءات الإدارية وتعزيز الشفافية والحوكمة في تسيير المشاريع الاستثمارية. كما يستوجب الأمر تحليل التحديات التي قد تعيق التطبيق الفعلي لهذه الإصلاحات، سواء كانت ذات طبيعة قانونية أو إدارية أو اقتصادية، إضافة إلى استشراف الآفاق المستقبلية لتعزيز جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي[2].

المطلب الأول: انعكاس التعديلات القانونية على مناخ الاستثمار في الجزائر

في هذا السياق، أدركت الجزائر أهمية تحديث الإطار القانوني المنظم للاستثمار من أجل إزالة العراقيل التي كانت تعيق تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، خاصة تلك المتعلقة بالتعقيدات الإدارية وضعف الشفافية في بعض الإجراءات المرتبطة بإنجاز المشاريع الاستثمارية. وقد تجسد هذا التوجه بوضوح في صدور **قانون الاستثمار الجديد رقم 22-18** الذي جاء ليؤسس منظومة قانونية جديدة تقوم على تبسيط الإجراءات وتعزيز الشفافية وتحسين الحوكمة الاقتصادية.

[1] – عليوش قربوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر المرجع السابق، ص 145.

[2] – عليوش قربوع كمال ، نفس المرجع ، ص147

لذلك سعى المشرّع الجزائري إلى إدخال مجموعة من الإصلاحات التي تهدف إلى تقليص العراقيل البيروقراطية وتسهيل عملية إنشاء المشاريع الاستثمارية، إضافة إلى تعزيز الشفافية في تسيير الاستثمار[1].

وعليه، فإن دراسة انعكاس التعديلات القانونية على مناخ الاستثمار في الجزائر تقتضي الوقوف على أهم الإصلاحات التي مست الإطار التنظيمي للاستثمار، خاصة تلك المتعلقة بتبسيط الإجراءات الإدارية وتحسين الشفافية والحوكمة في مجال الاستثمار.

الفرع الأول: تبسيط الإجراءات

تبسيط الإجراءات الإدارية هو من أهم الإصلاحات التي سعى المشرّع الجزائري إلى تحقيقها من خلال التعديلات القانونية الجديدة، حيث كانت التعقيدات الإدارية تُعد من أبرز العراقيل التي تواجه المستثمرين في الجزائر. لذلك حرصت الدولة على اعتماد مجموعة من التدابير القانونية والتنظيمية التي تهدف إلى تسهيل عملية الاستثمار وتسريع تنفيذ المشاريع.

أولا: تقليص الإجراءات الإدارية المتعلقة بإنشاء المشاريع الاستثمارية: سعى المشرّع الجزائري إلى تقليص الإجراءات الإدارية المرتبطة بإنشاء المشاريع الاستثمارية من خلال تبسيط مسار تسجيل المشاريع وتقليل عدد الوثائق المطلوبة.[2]

وقد تم في هذا الإطار اعتماد نظام جديد لتسجيل المشاريع الاستثمارية يعتمد على التصريح البسيط بدل الإجراءات المعقدة التي كانت مطبقة في السابق، الأمر الذي يساهم في تسريع عملية إنشاء المشاريع الاستثمارية وتشجيع المستثمرين على دخول السوق الجزائرية.

ثانيا: إنشاء هيئات جديدة لمرافقة المستثمرين: من بين الإصلاحات المهمة التي جاء بها قانون الاستثمار الجديد إنشاء **الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI)** التي تهدف إلى مرافقة المستثمرين وتسهيل الإجراءات المتعلقة بإنجاز المشاريع الاستثمارية[3].

---

[1] – عبد القادر بن عيسى، ، المرجع السابق، ص 126.

[2] – محمد أمين بن موسى، **القانون التجاري الجزائري**، الطبعة الثالثة ، دار هومة، الجزائر، 2019، ص 211.

[3] – عليوش قربوع كمال، المرجع السابق ، ص 158.

وتعمل هذه الهيئة على تقديم المعلومات للمستثمرين وتوجيههم خلال مختلف مراحل المشروع الاستثماري، إضافة إلى التنسيق مع الإدارات المعنية لتسهيل الإجراءات الإدارية المرتبطة بالاستثمار.

ثالثا: تسهيل الحصول على العقار الاقتصادي: حرص المشرّع الجزائري على تبسيط الإجراءات المتعلقة بالحصول على العقار المخصص للاستثمار. وقد تم اعتماد آليات جديدة تهدف إلى تنظيم عملية منح العقار للمستثمرين وفق معايير واضحة وشفافة[1].

الفرع الثاني: تحسين الشفافية والحوكمة

مع تطور الاقتصاد العالمي وتزايد المنافسة بين الدول لجذب الاستثمارات الأجنبية، أصبحت مسألة الشفافية في تسيير النشاط الاقتصادي وجودة الحوكمة من العوامل الأساسية التي يعتمد عليها المستثمر عند اتخاذ قراره الاستثماري.

وفي هذا الإطار، عملت الجزائر على إدخال مجموعة من الإصلاحات القانونية والمؤسساتية التي تهدف إلى تحسين مستوى الشفافية وتعزيز مبادئ الحوكمة الاقتصادية، وذلك من خلال تطوير الإطار التشريعي المنظم للاستثمار، وتحديث المؤسسات المكلفة بتسيير المشاريع الاستثمارية، إضافة إلى اعتماد آليات جديدة لضمان وضوح الإجراءات المتعلقة بالاستثمار[2] .

وقد أصبح تحسين الشفافية والحوكمة يمثل أحد المحاور الأساسية في سياسة الدولة الرامية إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث تسعى الجزائر إلى توفير بيئة قانونية وإدارية قائمة على الوضوح والمساواة بين المستثمرين، بما يعزز ثقة المستثمرين في الاقتصاد الوطني ويشجعهم على توجيه استثماراتهم نحو الجزائر[3].

ومن هذا المنطلق يمكن إبراز أهم مظاهر تحسين الشفافية والحوكمة في مجال الاستثمار في الجزائر من خلال عدة جوانب

---

[1] – عبد المجيد زعلاني ، **الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر** ، المرجع السابق، ص 149.

[2] – قراوي بثينة، **حوافز وعوائق الاستثمار في الجزائر وفق قانون 22-18**، مذكرة ماستر في قانون الأعمال، جامعة برج بوعريريج الجزائر، 2025، ص 37.

[3] – محمد عبد القادر عطية، **اقتصاديات الاستثمار الدولي**، الطبعة الثانية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2014، ص 241.

اولا: تعزيز الحوكمة الاقتصادية في إدارة الاستثمار: يقصد بالحوكمة الاقتصادية مجموعة من القواعد والآليات التي تهدف إلى ضمان حسن إدارة المؤسسات الاقتصادية وتعزيز الشفافية والمساءلة في تسيير الموارد الاقتصادية[1].

وقد سعت الجزائر إلى تعزيز الحوكمة الاقتصادية في مجال الاستثمار من خلال تطوير الإطار المؤسساتي المكلف بتسيير الاستثمار، حيث تم إنشاء هيئات جديدة تهدف إلى تحسين إدارة المشاريع الاستثمارية وضمان حسن تنفيذها.

كما تم اعتماد مجموعة من الآليات الرقابية التي تهدف إلى ضمان احترام القوانين والتنظيمات المتعلقة بالاستثمار، وهو ما يساهم في تعزيز ثقة المستثمرين في النظام الاقتصادي.

ثانيا: مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في المجال الاقتصادي: عملت الجزائر على اتخاذ مجموعة من الإجراءات القانونية والمؤسساتية التي تهدف إلى تعزيز النزاهة والشفافية في المجال الاقتصادي، وذلك من خلال سن قوانين خاصة بمكافحة الفساد وتعزيز آليات الرقابة على المؤسسات الاقتصادية[2].

كما تم إنشاء هيئات متخصصة مكلفة بمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في تسيير الأموال العمومية، وهو ما يساهم في تحسين صورة الجزائر لدى المستثمرين الأجانب.

ثالثا: تعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية: إن تحسين الشفافية وتعزيز الحوكمة الاقتصادية يساهمان بشكل كبير في تعزيز ثقة المستثمرين في البيئة الاستثمارية. فكلما كانت القوانين واضحة والإجراءات شفافة، زادت قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية.

[1] – عبد الله بن أحمد، **الحوكمة الاقتصادية ودورها في تحسين مناخ الاستثمار**"،مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة المسيلة، الجزائر العدد 8، 2020، ص 73.

[2] – سعاد جبار، **الاستثمار الأجنبي في الجزائر: الأداء والمعوقات**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس،الجزائر 2022، ص 162.

وقد أدركت الجزائر أن تحسين مناخ الاستثمار لا يقتصر على إصدار القوانين فقط، بل يتطلب أيضًا تحسين الأداء الإداري وتعزيز ثقافة الشفافية داخل المؤسسات الاقتصادية[1].

وعليه، فإن الإصلاحات القانونية التي تبنتها الجزائر في مجال الاستثمار تمثل خطوة مهمة نحو تحسين بيئة الأعمال وتعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمارات الأجنبية.

المطلب الثاني: تحديات تفعيل الحرية الاقتصادية وآفاق الاستثمار الأجنبي

إن تبني مبدأ الحرية الاقتصادية في التشريع لا يحقق أهدافه المرجوة إلا إذا ترافق مع تطبيق فعلي وفعال على أرض الواقع، إذ أن النصوص القانونية مهما كانت متطورة تبقى محدودة الأثر ما لم يتم تفعيلها من خلال سياسات اقتصادية وإدارية منسجمة مع أهدافها. وفي هذا الإطار، سعت الجزائر خلال السنوات الأخيرة إلى إدخال إصلاحات قانونية وتنظيمية تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار وتعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني، خاصة من خلال تحديث الإطار القانوني المنظم للاستثمار وتوفير حوافز وضمانات تشجع المستثمرين الوطنيين والأجانب على توجيه استثماراتهم نحو السوق الجزائرية[2].

غير أن مسار تكريس الحرية الاقتصادية في الواقع العملي يواجه في بعض الأحيان مجموعة من التحديات التي قد تحد من فعالية الإصلاحات القانونية، حيث لا تزال بعض العراقيل التنظيمية والإدارية تؤثر على مناخ الأعمال وتعرقل عملية تنفيذ المشاريع الاستثمارية. كما أن نجاح سياسات جذب الاستثمار الأجنبي يرتبط بعدة عوامل أخرى تتجاوز الجانب التشريعي، مثل استقرار البيئة الاقتصادية وتوفر البنية التحتية المناسبة وفعالية المؤسسات الإدارية المكلفة بتسيير الاستثمار[3].

وفي ظل التحولات الاقتصادية العالمية المتسارعة وتزايد المنافسة بين الدول لجذب الاستثمارات الأجنبية، أصبح من الضروري بالنسبة للجزائر العمل على معالجة مختلف العراقيل التي قد تعيق تدفق

---

[1] – مصطفى بوشريط، "مناخ الأعمال في الجزائر وآفاق الاستثمار الأجنبي"،مداخلة مقدمة في **الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، جامعة سطيف الجزائر، 2020. ص47

[2] – عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014، ص 104.

[3]– عبد الحميد بوعلام، "**مناخ الاستثمار في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة المسيلة، الجزائر ،العدد 7، 2019، ص 118.

الاستثمارات الأجنبية، مع السعي في الوقت نفسه إلى تطوير السياسات الاقتصادية والتشريعية التي تعزز جاذبية البيئة الاستثمارية وتدعم قدرة الاقتصاد الوطني على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

ومن هنا، تكتسي دراسة تحديات تفعيل الحرية الاقتصادية أهمية كبيرة لفهم واقع الاستثمار في الجزائر، خاصة من حيث تحديد أهم الصعوبات التي تواجه المستثمرين عند تطبيق التشريعات المتعلقة بالاستثمار. كما تبرز أهمية استشراف الآفاق المستقبلية التي يمكن من خلالها تعزيز جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي وتطوير بيئة الأعمال بما يتلاءم مع متطلبات الاقتصاد العالمي[1]

الفرع الأول: معوقات التطبيق تفعيل الحرية الاقتصادية

على الرغم من الإصلاحات القانونية التي تبنتها الجزائر في مجال الاستثمار، خاصة بعد صدور قانون الاستثمار الجديد رقم 22-18، إلا أن التطبيق العملي لهذه الإصلاحات يواجه مجموعة من التحديات التي قد تؤثر على فعالية السياسات الاستثمارية وعلى قدرة البلاد على جذب الاستثمارات الأجنبية. إذ أن نجاح أي إصلاح قانوني لا يعتمد فقط على جودة النصوص التشريعية، بل يتوقف أيضًا على مدى فعالية تطبيقها في الواقع الاقتصادي والإداري[2].

وفي هذا الإطار، لا تزال البيئة الاستثمارية في الجزائر تواجه عدة معيقات يمكن أن تحد من فعالية الإصلاحات القانونية ومن قدرة الاقتصاد الوطني على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية. ويمكن إبراز أهم هذه المعيقات فيما يلي:

أولا: التعقيدات الإدارية والبيروقراطية: البيروقراطية الإدارية هي من أكثر المعيقات التي تواجه المستثمرين في العديد من الدول النامية، بما في ذلك الجزائر. فبالرغم من الجهود التي بذلتها الدولة لتبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بالاستثمار، إلا أن بعض المستثمرين لا يزالون يواجهون صعوبات مرتبطة بتعدد الإجراءات وتعقيد المسارات الإدارية لإنجاز المشاريع الاستثمارية.

[1] – عبد الحميد بوعلام ، المرجع السابق ، ص120

[2] – أحمد بن داود، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية**، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015، ص 166.

كما أن تعدد الهيئات الإدارية المعنية بالاستثمار قد يؤدي في بعض الأحيان إلى بطء اتخاذ القرارات الإدارية، الأمر الذي يؤثر سلبًا على سرعة تنفيذ المشاريع الاستثمارية ويزيد من تكاليفها[1].

ثانيا: صعوبة الحصول على العقار الاقتصادي: العديد من المستثمرين في الجزائر يواجهون صعوبات في الحصول على الأراضي المخصصة للاستثمار. ويرجع ذلك إلى عدة عوامل، من بينها تعقيد الإجراءات المتعلقة بتخصيص العقار ونقص الأوعية العقارية المهيأة للاستثمار في بعض المناطق [2]

كما أن ضعف التنسيق بين الجهات الإدارية المكلفة بتسيير العقار الاقتصادي قد يؤدي في بعض الأحيان إلى تأخر تنفيذ المشاريع الاستثمارية، الأمر الذي يؤثر على جاذبية البيئة الاستثمارية في البلاد.

ثالثا: عدم الاستقرار التشريعي: يعد الاستقرار التشريعي من أهم العوامل التي يعتمد عليها المستثمر عند اتخاذ قراره الاستثماري. فالمستثمر يفضل الاستثمار في الدول التي توفر إطارًا قانونيًا مستقرًا يضمن استمرارية القواعد القانونية المنظمة للنشاط الاقتصادي.

غير أن بعض التعديلات المتكررة التي شهدها الإطار القانوني المنظم للاستثمار في الجزائر خلال فترات مختلفة قد تؤثر على ثقة المستثمرين في البيئة القانونية للاستثمار[2]. ولذلك يرى العديد من الباحثين أن تحقيق الاستقرار التشريعي يمثل شرطًا أساسيًا لتعزيز جاذبية الاستثمار الأجنبي.

رابعا: ضعف البنية التحتية الاقتصادية: على الرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر في تطوير البنية التحتية خلال السنوات الأخيرة، إلا أن بعض المناطق لا تزال تعاني من نقص في التجهيزات الأساسية التي يحتاجها المستثمرون لتنفيذ مشاريعهم الاستثمارية[3].

---

[1] – عبد المجيد قدي , **اقتصاديات الاستثمار و التجارة الدولية** ، المرجع السايق، ص 227.

[2] – عبد السلام أبو قحف ، المرجع السابق، ص 142 .

[3] – فاطمة بوزيدي، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة الجزائر، 2019، ص 97.

خامسا: محدودية التمويل والاستثمار المحلي: يُعد توفر مصادر التمويل من العوامل الأساسية التي تساهم في نجاح المشاريع الاستثمارية. غير أن بعض المستثمرين في الجزائر يواجهون صعوبات في الحصول على التمويل اللازم لتنفيذ مشاريعهم، خاصة في ظل القيود المفروضة على بعض آليات التمويل.

كما أن ضعف السوق المالية في الجزائر قد يؤثر على قدرة المستثمرين على الحصول على التمويل اللازم لتطوير مشاريعهم الاستثمارية.

سادسا: المنافسة الإقليمية في جذب الاستثمار: في ظل العولمة الاقتصادية وتزايد المنافسة بين الدول لجذب الاستثمارات الأجنبية، تواجه الجزائر منافسة قوية من قبل العديد من الدول التي تسعى بدورها إلى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية من خلال تقديم حوافز استثمارية مغرية وتحسين مناخ الأعمال.

وقد أدى ذلك إلى ضرورة تعزيز الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية في الجزائر من أجل تحسين جاذبية البيئة الاستثمارية ومواكبة التطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي[1].

الفرع الثاني: آفاق تعزيز جاذبية الاستثمار الأجنبي للجزائر

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية المتسارعة وتزايد المنافسة بين الدول لجذب الاستثمارات الأجنبية، أصبح تحسين جاذبية البيئة الاستثمارية من أهم الأولويات التي تسعى إليها الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. فالاستثمار الأجنبي المباشر لا يقتصر دوره على توفير رؤوس الأموال فقط، بل يساهم أيضًا في نقل التكنولوجيا الحديثة وتطوير القدرات الإنتاجية وخلق فرص العمل وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني[2].

وفي هذا السياق، تسعى الجزائر إلى تعزيز جاذبيتها الاستثمارية من خلال مواصلة الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية وتحسين بيئة الأعمال بما يتماشى مع متطلبات الاقتصاد العالمي. ويتطلب

[1] – عبد القادر بن موسى، "**مناخ الأعمال في الجزائر في ظل المنافسة الدولية**"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول اقتصاد السوق والاستثمار، جامعة قسنطينة الجزائر، 2019.ص37

[2] – حسين عبد المطلب الأسدي، **اقتصاديات الاستثمار والتنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 137.

ذلك تبني سياسات اقتصادية فعالة تهدف إلى تطوير الإطار القانوني للاستثمار وتحسين البنية التحتية الاقتصادية وتعزيز الشفافية والحوكمة في تسيير المشاريع الاستثمارية[1].

ومن هذا المنطلق يمكن إبراز أهم الآفاق المستقبلية التي من شأنها تعزيز جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي فيما يلي:

أولا: تطوير الإطار التشريعي المنظم للاستثمار: يعتبر الإطار التشريعي من أهم العوامل التي تؤثر على جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث يفضل المستثمرون الاستثمار في الدول التي توفر قوانين واضحة ومستقرة تحمي حقوقهم وتضمن لهم حرية ممارسة النشاط الاقتصادي.

وفي هذا الإطار تسعى الجزائر إلى مواصلة تحديث المنظومة القانونية المتعلقة بالاستثمار بما يتماشى مع التطورات الاقتصادية العالمية، وذلك من خلال مراجعة القوانين المنظمة للاستثمار وتبسيط الإجراءات الإدارية المرتبطة بإنشاء المشاريع الاستثمارية.

كما أن تحقيق الاستقرار التشريعي يمثل عاملًا أساسيًا في تعزيز ثقة المستثمرين في البيئة الاستثمارية، إذ يسهم في تقليل المخاطر القانونية المرتبطة بالاستثمار ويشجع المستثمرين على توجيه استثماراتهم نحو الاقتصاد الجزائري[2].

ثانيا: تحسين البنية التحتية الاقتصادية: تلعب البنية التحتية دورًا أساسيا في جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث يحتاج المستثمرون إلى بيئة اقتصادية تتوفر فيها شبكات نقل متطورة وموانئ حديثة وشبكات طاقة واتصالات فعالة.

وقد بذلت الجزائر خلال السنوات الأخيرة جهودًا كبيرة لتطوير بنيتها التحتية من خلال إنجاز العديد من المشاريع الكبرى في مجالات النقل والطاقة والاتصالات، غير أن تعزيز جاذبية الاستثمار يتطلب مواصلة هذه الجهود وتحسين جودة الخدمات اللوجستية المقدمة للمستثمرين[3].

---

[1] – محمد صالح الحناوي، **اقتصاديات الاستثمار الدولي**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013، ص 211.

[2] – عبد المجيد قدي ، المرجع السابق ، ص 245

[2] – عبد السلام ابو قحف ، المرجع السابق ،ض156

كما أن تطوير المناطق الصناعية والمناطق الاقتصادية الخاصة يمكن أن يساهم بشكل كبير في جذب الاستثمارات الأجنبية، خاصة في القطاعات الصناعية والتكنولوجية

ثالثا: تطوير النظام المالي والمصرفي: يحتاج المستثمرون إلى نظام مصرفي فعال يوفر خدمات مالية متطورة ويسهل عمليات التمويل والاستثمار.

وفي هذا الإطار تسعى الجزائر إلى تطوير قطاعها المصرفي من خلال تحديث الأنظمة المالية وتعزيز دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية، إضافة إلى تشجيع الاستثمار في الأسواق المالية وتطوير أدوات التمويل الحديثة[1].

كما أن تحسين أداء المؤسسات المالية يمكن أن يساهم في تسهيل حصول المستثمرين على التمويل اللازم لتنفيذ مشاريعهم الاستثمارية.

رابعا: تعزيز الشراكات الاقتصادية الدولية: عملت الجزائر على إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتشجيع وحماية الاستثمار، وهو ما يساهم في تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب في البيئة الاستثمارية الجزائرية[2] .

كما أن تعزيز الشراكات الاقتصادية مع الدول المتقدمة يمكن أن يساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة.

خامسا: تنويع الاقتصاد الوطني: تسعى الجزائر إلى تطوير قطاعات اقتصادية جديدة مثل الصناعة والسياحة والزراعة والاقتصاد الرقمي، بهدف تقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني[3].

---

[1] – عبد الله بن أحمد، "**الاستثمار الأجنبي والتنمية الاقتصادية في الجزائر**"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول الاستثمار والتنمية الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر 2021. ص78

[2] – كريمة بوعزيز، **الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مذكرة ماستر في قانون الأعمال، جامعة قسنطينة، الجزائر 2021، ص 54.

[3] – عبد القادر شنيتي، **سياسات جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2017، ص 112.

كما أن تنويع الاقتصاد يمكن أن يساهم في خلق فرص استثمارية جديدة وجذب المستثمرين الأجانب إلى مختلف القطاعات الاقتصادية.

سادسا: تطوير الموارد البشرية: يفضل المستثمرون الاستثمار في الدول التي تتوفر فيها كفاءات بشرية مؤهلة وقادرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة وفي هذا الإطار تسعى الجزائر إلى تطوير نظام التعليم والتكوين المهني بهدف إعداد كوادر بشرية مؤهلة قادرة على تلبية متطلبات سوق العمل والمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني[1].

[1]- سفيان زروقي ، **الاستثمار الاجنبي المباشركالية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر** ، مذكرة ماستر ، جامعة بسكرة الجزائر سنة 2020 ص 92 ، 93

خلاصة الفصل

خلصت الدراسة في هذا الفصل إلى أن التشريع الجزائري المتعلق بالاستثمار الأجنبي عرف مسارًا من التطور والتكيّف مع التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم، حيث سعى المشرّع إلى إدخال إصلاحات قانونية تهدف إلى تحسين البيئة الاستثمارية وتعزيز جاذبية السوق الجزائرية للمستثمرين الأجانب. وقد تجسدت هذه الإصلاحات في مجموعة من التدابير التي ركزت على تكريس مبدأ حرية الاستثمار وتخفيف بعض القيود التي كانت تعيق تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، إضافة إلى إقرار ضمانات قانونية تهدف إلى توفير قدر أكبر من الحماية للمستثمرين.

كما بينت لنا الدراسة أن هذه الإصلاحات القانونية أسهمت في إرساء إطار تشريعي أكثر مرونة يتماشى مع متطلبات الاقتصاد المعاصر، غير أن تحقيق الأثر الفعلي لهذه الإصلاحات يظل مرتبطًا بمدى تطبيقها على أرض الواقع. فنجاح السياسات الاستثمارية لا يعتمد فقط على تطوير النصوص القانونية، بل يتطلب كذلك تحسين الأداء الإداري وتعزيز الشفافية وتبسيط الإجراءات المرتبطة بإنجاز المشاريع الاستثمارية.

ومن خلال هذا، فإن تعزيز لحرية الاقتصادية في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر يتطلب الاستمرار في مسار الإصلاحات القانونية والمؤسساتية، مع العمل على معالجة مختلف التحديات والمعيقات التي قد تحد من فعالية هذه الإصلاحات. كما أن تحسين مناخ الأعمال وتعزيز الثقة لدى المستثمرين يمثلان عاملين أساسيين في تمكين الجزائر من الاستفادة بشكل أكبر من الفرص التي يتيحها الاستثمار الأجنبي في دعم التنمية الاقتصادية.

الخاتمة

الخاتمة

في ختام هذا البحث، يتضح أن الحرية الاقتصادية أصبحت من أبرز المحددات الأساسية التي يعتمد عليها المستثمر الأجنبي في اتخاذ قراراته الاستثمارية، حيث لم يعد توفر الموارد الطبيعية أو الموقع الجغرافي كافيًا لجذب الاستثمارات الأجنبية، بل أضحى المناخ الاقتصادي والقانوني القائم على الحرية والشفافية والاستقرار هو العامل الحاسم في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

وقد بيّنت الدراسة أن الحرية الاقتصادية، بما تتضمنه من عناصر كحرية الاستثمار، واستقرار التشريع، وحماية حقوق الملكية، وشفافية الإجراءات، تسهم بشكل مباشر في تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب، وتوفير بيئة أعمال محفزة تضمن استمرارية النشاط الاقتصادي. كما أظهرت العلاقة الوثيقة بين مؤشرات الحرية الاقتصادية وتدفقات الاستثمار الأجنبي، حيث تميل الاستثمارات إلى التوجه نحو الدول التي توفر مستويات أعلى من الحرية والانفتاح الاقتصادي.

وعلى مستوى الجزائر، فقد كشفت الدراسة عن وجود توجه واضح نحو تكريس مبادئ الحرية الاقتصادية من خلال الإصلاحات القانونية الحديثة، خاصة قانون الاستثمار الجديد، الذي سعى إلى تبسيط الإجراءات، وتخفيف القيود، وتقديم ضمانات قانونية للمستثمرين. غير أن فعالية هذه الإصلاحات تبقى مرهونة بمدى تجسيدها الفعلي على أرض الواقع، في ظل استمرار بعض التحديات المرتبطة بالبيروقراطية، وضعف التنسيق المؤسسي، ونقص الشفافية في بعض الإجراءات.

وبناءً على ذلك، فإن تحقيق جاذبية حقيقية للاستثمار الأجنبي في الجزائر يتطلب ليس فقط إصلاح النصوص القانونية، بل أيضًا تفعيلها بصرامة، وتعزيز بيئة الأعمال، وترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة، بما يضمن التوازن بين حماية الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار الأجنبي.

وقد توصلنا في هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج نذكر منها :

– أثبت البحث أن الحرية الاقتصادية تمثل عاملًا حاسمًا في جذب الاستثمارات الأجنبية وتوجيه قرارات المستثمرين .

– وجود علاقة إيجابية بين مستوى الحرية الاقتصادية وارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر .

– تساهم عناصر مثل الاستقرار التشريعي وشفافية الإجراءات في تعزيز ثقة المستثمر الأجنبي .

– رغم الإصلاحات القانونية في الجزائر، إلا أن مناخ الاستثمار لا يزال يعاني من بعض الاختلالات التطبيقية .

– تلعب الضمانات القانونية، مثل حماية الملكية وحرية تحويل الأرباح، دورًا مهمًا في جذب الاستثمار .

– استمرار بعض العراقيل الإدارية والبيروقراطية يقلل من فعالية الحرية الاقتصادية في الواقع .

اما اهم الاقتراحات تتمثل في :

– تعزيز التطبيق الفعلي لمبدأ الحرية الاقتصادية من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليص البيروقراطية .

– تحسين مناخ الاستثمار عبر رقمنة الخدمات الإدارية وزيادة الشفافية في التعامل مع المستثمرين .

– دعم الاستقرار التشريعي وتفادي التغييرات المتكررة في القوانين المتعلقة بالاستثمار .

– تقوية الضمانات القانونية للمستثمر الأجنبي، خاصة فيما يتعلق بحماية الملكية وتحويل الأرباح .

– تعزيز التنسيق بين مختلف الهيئات والمؤسسات المعنية بالاستثمار لضمان فعالية السياسات الاقتصادية .

قائمة المصادر والمراجع

أولا : القوانين والمراسيم التنفيذية

1. القانون رقم 79-07 مؤرخ في 21 يوليو 1979، يتضمن قانون الجمارك، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.
2. القانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022 يتعلق بالاستثمار، صادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الج ازئرية العدد 50 المؤرخة في 28 يوليو 2022،
3. القانون رقم 22-09 مؤرخ في 4شوال عام 1443 الموافق ل 5 ماي سنة 2022 يعدل ويتمم الامر رقم 59-75 المؤرخ في 20رمضان عام 1395الموالفق ل 26سبتمبر 1975و المتضمن القانون التجاري ج ر العدد 32 الصادرة بتاريخ 4ماي 2022
4. لمرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في15جمادى الاولى عام 1442 الموافق ل 30ديسمبر سنة 2020المتعلق باصدار تعظيل 2020 ج ر العدد 82 الصادرة في 26جمادى الاولى الموافق ل 31ديسمبر سنة 202
5. المرسوم الرئاسي رقم 20-442 تلمؤرخ في 15جمادى الاولى عام1442 الموافق ل 30ديسمبر سمة 2020المتعلق باصدار التعديل الدستوري لسنة 2020 ، الجريدة الرسمية العدد 82 الصادرة في 26 جمادى الاولى الموافق ل 31ديسمبر سنة 2021

ثانيا :الكتب

1. أحمد بن داود، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015،
2. أحمد بوقرة، السياسة الاقتصادية في الجزائر، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014،
3. احمد زكي ،اقتصاديات الاستثمار ، الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، سنة 2011 ،
4. أحمد مجاهد ،التحولات الاقتصادية العالمية واقتصاد السوق، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ،

5. حسين عبد المطلب الأسدي، اقتصاديات الاستثمار والتنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2014،
6. عبد السلام ابو قحف ، اقتصاديات الاعمال و الاستثمار الدولي ، الطبعة الاولى ،دغر الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2014
7. عبد الرحمان خلفي ، القانون الاقتصادي ، الطبعة الثانية . دار الهدى . الجزائر سنة 2012
8. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014،
9. عبد القادر بن عيسى، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية، ط1، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2017،
10- عبد القادر بوطالب ، الاقصلاحات الاقتصادبة في الجزائر و التحول نحو اقتصاد السوق،الطبعة الاولى، دار هومة الجزائرسنة 2012,
11- عبد القادر شيخي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2018،
12- عبد القادر شيخي، النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2019،
13- عبد القادر فضيل ،اقتصاديات الإصلاح والتحرير الاقتصادي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2013،
14- عبد المجيد زعلاني، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، ط1، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013،
15- عبد المجيد قدي ،اقتصاديات الاستثمار والتجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان ،2010،

16- عبد المطلب عبد الحميد ،السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2009،

17- علي السلمي ،الاقتصاد الدولي والنظم الاقتصادية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة ،

18- علي فيلالي ،النظرية العامة للحق، الطبعة الثانية، دار هومة، الج ازئر ،2014،

عليوش قربوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017،

19- عمر صدوق، قانون الاستثمار في الجزائر، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016،

20- محمد امين بن موسى ، القانون التجاري الجزايري ،طبعة الاولى ،دار هومة ، الجزائر ،سنة 2019 .

21- محمد أمين بن موسى، القانون التجاري الجزائري، ط3، دار هومة، الجزائر، 2019،

22- محمد بن عيسى، الاقتصاد الجزائري والتحولات الاقتصادية، ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2018،

23- محمد بوخاري، مناخ الاستثمار في الجزائر وآفاق تطويره، ط1، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2020،

24- محمد صالح الحناوي، اقتصاديات الاستثمار الدولي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013،

25-محمد طاهر،تسوية منازعات الاستثمار الدولية ، الكبعة الاولى دار الفكر الحامعي، الاسكندرية سنة 2018،

26- محمد عبد القادر عطية، اقتصاديات الاستثمار الدولي، الطبعة الثانية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2014،

27- ناصر دادي عدون ،اقتصاديات الاستثمار الدولي، الطبعة الأولى، دار المحمدية العامة، الجزائر ،2008،

28- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، الطبعة الثالثة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2010،

ثالثا : المذكرات

1. سفيان زروقي ، الاستثمار الاجنبي المباشر كألية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر مذكرة ماستر ، جامعة بسكرة سنة 2020
2. فاطمة بوزيدي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2019،
3. قراوي بثينة، حوافز وعوائق الاستثمار في الجزائر وفق قانون 22-18، مذكرة ماستر في قانون الأعمال، جامعة برج بوعريريج، 2025،
4. كريمة بوعزيز، الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة ماستر في قانون الأعمال، جامعة قسنطينة، 2021،

رابعا : الاطروحات

1.بن يطو محمد ، الضمانات التأمينية المقررة للمستثمرين ، اطروحة دكتوراه قانون الاستثمار ، جامعة عمار ثليجي الاغواط ، الجزائر سنة 2021

2.سعاد جبار ، الاستثمار الاجنبي في الجزائر ، الاداء و المعوقات .اطروحة دكتوراه . في العلوم الاقتصادية . جامعة سيدي بلعباس ، الجزائر سنة 2022

3.عبد القادر شنيتي ، سياسات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر و التنمية الاقتصادية في الجزائر . اطروحة دكتوراه .في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 3 ، سنة 2017

4.محند طاهر ين حسين ،محددات جذب الاستثمار التجنبي المباشر في الجزائر اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية .جامعة الجزائر 3 2017

رابعا : المجلات والملتقيات

1. عبد القادر مڤري،سياسة جذب الاستثمار الاجنبي في الجزائر ،مجلة الدراسات الاقتصادي. ، جامعة بسكرة ،العدد 15,،2021،
2. بن يطو محمد، الاستثمار الاجنبي ودوره في التنمية الاقتصادية ، مجلة الفكر القانوني والسياسي ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة عمار ثليجي الاغواط ،
3. التحفي ازت الجبائية المقررة لجذب الاستثمار في التشريع الجزائري"، مجلة الاقتصاد المعاصر، جامعة الجزائر، العدد3،سنة 2016،
4. سمير بوسنة، "تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر"، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، العدد 11، 2019،
5. عبد الحميد بوعلام، "مناخ الاستثمار في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة المسيلة، العدد 7، 2019،
6. عبد القادر بن موسى، "مناخ الأعمال في الجزائر في ظل المنافسة الدولية"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول اقتصاد السوق والاستثمار، جامعة قسنطينة، 2019.
7. عبد القادر زرب، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر"، مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة بسكرة، العدد 10، 2020،
8. عبد القادر زرب، "حماية الاستثمار الأجنبي في الجزائر"، مجلة الدراسات القانونية، جامعة بسكرة، العدد 7، 2018،
9. عبد القادر زرب، "مناخ الاستثمار في الجزائر وإشكالية جذب الاستثمار الأجنبي"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 10، 2017،
10- عبد الكريم قندوز، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين التشجيع والقيود"، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة ورقلة، العدد 12، 2019،
11- عبد الله بن أحمد، الحوكمة الاقتصادية ودورها في تحسين مناخ الاستثمار"،مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة المسيلة، العدد 8، 2020،

12- عبد الله بن أحمد، "الاستثمار الأجنبي والتنمية الاقتصادية في الجزائر"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول الاستثمار والتنمية الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2021.

13- عمار عمورة ،"الحرية الاقتصادية في ظل التشريع الج ازئري"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة باتنة 1، العدد

14- كمال رزيق، "سياسات جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر"، مداخلة في الملتقى الدولي حول الاستثمار والتنمية، جامعة البليدة، 2018.

15- محمد بن يحي، "إصلاح بيئة الأعمال وأثره على جذب الاستثمار"، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، العدد

16- محمد بن يطو ، الاستثمار الاجنبي ودوره في التنمية الاقتصادية ،مجلة الفكر السياسي والاقتصادي ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جانعة عمار ثليجي الاغواط ،

17- محمد عبد العزيز عجينة ،اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على االنمو الاقتصادي في الدول النامية ،مجلة العلوم الاقتصادية جامعة سطيف ، العدد 12 شنة 2016

18- مصطفى بوشريط، "مناخ الأعمال في الجزائر وآفاق الاستثمار الأجنبي"،مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، جامعة سطيف، 2020.

فهرس المحتويات

العنوان	لصفحة
فهرس المحتويات	
شكر وعرفان	
إهداء	
ملخص الدراسة	–
مقدمة	أ
الفصل الأول الاطار المفاهيمي للحرية الاقتصادية و الاستثمار الاجنبي	
تمهيد :	09
المبحث الأول: ماهية الحرية الاقتصادية و مؤشرات قياسها	10
المطلب الأول: مفهوم الحرية الاقتصادية	11
الفرع الأول: تعريف الحرية الاقتصادية	11
الفرع الثاني: مكونات الحرية الاقتصادية	14
المطلب الثاني: مؤشرات قياس الحرية الاقتصادية ودلالاتها الاستثمارية	16
الفرع الأول: مؤشر الحرية الاقتصادية	17
الفرع الثاني: مؤشر سهولة ممارسة الأعمال	20
المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي في ظل بيئة اقتصادية حرة	23
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي ودوره في التنمية الاقتصادية	23
الفرع الاول تعريف الاستثمار الاجنبي	24
الفرع الثاني دور الاستثمار الاجنبي في التنمية الاقتصادية	27
المطلب الثاني:العوامل المؤثرة في تدفقات الاستثمار الاجنبي	28
الفرع الاول العوامل السياسية	28
الفرع الثاني العوامل القانونية	28
الفرع الثالث العوامل الاقتصادية	28
خلاصة الفصل	29

الفصل الثاني الاطار القانوني للحرية الاقتصادية و الاستثمارات الأجنبية في الجزائر في ظل التعديل الجديد	
تمهيد	**31**
المبحث الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر	32
المطلب الأول: تطور التشريع الجزائري المنظم للاستثمار الأجنبي	33
الفرع الأول: من القوانين القديمة إلى الإصلاحات الحديثة	34
الفرع الثاني: فلسفة المشرع الجزائري في تكريس الحرية الاقتصادية	38
المطلب الثاني: مظاهر تكريس الحرية الاقتصادية في قانون الاستثمار الجزائري الجديد	42
الفرع الأول: مبدأ حرية الاستثمار	45
الفرع الثاني:الغاء أو تخفيف القيود المفروضة على الاستثمار	46
المبحث الثاني: تقييم اثر الاصلاحات القانونية على الاستثمار الاجنبي	46
المطلب الاول انعكاس التعديلات القانونية الجديدة على مناخ الاستثمار الاجنبي	48
الفرع الاول تبسيط الاجراءات	48
الفرع الثاني تحسين الشفافية والحوكمة	50
المطلب الثاني: تحديات تفعيل الحرية الاقتصادية وافاق الاستثمار الاجنبي	52
الفرع الاول معيقات التطبيق	53
الفرع الثاني افاق تعزيز جاذبية الجزائر للاستثمار الاجنبي	56
خلاصة	60
خاتمة	62
قائمة المصادر والمراجع	65

ملخص الدراسة

تتناول هذه الدراسة أثر الحرية الاقتصادية على جذب الاستثمارات الأجنبية في التشريع الجزائري، من خلال بيان العلاقة بين مناخ الحرية الاقتصادية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما تبرز الدراسة أهمية الإصلاحات القانونية والاقتصادية التي اعتمدتها الجزائر لتحسين بيئة الاستثمار وتكريس مبادئ اقتصاد السوق.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم التطرق إلى مفهوم الحرية الاقتصادية ومكوناتها، إضافة إلى دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية الاقتصادية. كما تم تحليل قانون الاستثمار الجزائري الجديد وما تضمنه من ضمانات وتسهيلات للمستثمر الأجنبي، مثل تبسيط الإجراءات، تعزيز الشفافية، وتخفيف القيود القانونية.

وخلصت الدراسة إلى أن الحرية الاقتصادية تعد عاملًا مهمًا في جذب الاستثمار الأجنبي، غير أن تحقيق نتائج فعالة يبقى مرتبطًا بتحسين التطبيق العملي للإصلاحات وتعزيز الاستقرار التشريعي والاقتصادي.

الكلمات المفتاحية بالعربية:

الحرية الاقتصادية، الاستثمار الأجنبي المباشر، التشريع الجزائري، مناخ الاستثمار، قانون الاستثمار.

Study English :

This study examines the impact of economic freedom on attracting foreign investment in Algerian legislation by analyzing the relationship between economic freedom and foreign direct investment inflows. It also highlights the legal and economic reforms adopted by Algeria to improve the investment climate and promote market economy principles.

The study follows a descriptive and analytical approach, addressing the concept of economic freedom and its components, as well as the role of foreign direct investment in economic development. It also analyzes the new Algerian investment law and the guarantees provided to foreign investors, such as simplifying procedures, enhancing transparency, and reducing legal restrictions.

The study concludes that economic freedom is an important factor in attracting foreign investment, but the effectiveness of these reforms depends on improving their practical implementation and strengthening legislative and economic stability.

Keywords :

Economic Freedom, Foreign Direct Investment, Algerian Legislation, Investment Climate, Investment Law